المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشر

العدد الخامس عشر

النصف الأول مارس 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

www.libc.ly

تقرير النصف الأول من شهر مارس 2024

في هذا العدد:

- مع تزايد النفوذ الروسي.. الولايات المتحدة تفكر في إعادة فتح سفارتها في ليبيا
- استجابة لطلب الكبير.. عقيلة يُصدر قرارا بفرض ضريبة على العملات الأجنبية
- ترحيب عربي بالطاولة الثلاثية التي جمعت المنفي وتكالة وعقيلة بالقاهرة
- المنفي يبحث مع الرئيسين الجزائري والتونسي أوضاع المنطقة المغاربية
- حفتر يطالب بانسحاب القوات الأجنبية في مناورات "درع الكرامة 2024"
- ضبط ثلاث حاويات قادمة من سوريا تحمل 16 مليون قرص كبتاغون
- قائد قوات الشرق يلتقي وزير الداخلية الإيطالي في بنغازي
- هدوء حذر بعد اشتباكات مسلحة في الزاوية غرب ليبيا
- حكومة الوحدة توقع مذكرة تفاهم عسكرية مع تركيا
- ليبيا: 5 مشروعات استكشافية في النفط والغاز

فهرس المحتويات

المقدمة 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 6

1. التشكيلات المسلحة **..... 6**

شركة أمريكية خاصة لإصلاح قطاع الأمن وتوحيد التشكيلات العسكرية 6

قائد قوات الشرق يلتقي وزير الداخلية الإيطالي في بنغازي 8

2. المواجهات الأمنية والعسكرية **..... 9**

هدوء حذر بعد اشتباكات مسلحة في الزاوية غرب ليبيا 9

ليبيا تتحسن في مؤشر الدول المتأثرة بـالإرهاب والدبيبة وحفتر يشيدان 10

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود **..... 11**

بريطانيا تؤكد تضررها من تداعيات الهجرة وتفتح الملف مع ليبيا لمكافحتها 11

مكافحة الهجرة غير الشرعية تتصدر مباحثات الوزير المالطي في طرابلس 13

نشاط الهجرة الغير شرعية انطلاقاً من الشوطئ الليبية 14

ضبط ثلاث حاويات قادمة من سوريا تحمل 16 مليون قرص كبتاغون 18

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي **..... 19**

روسيا تعزز نفوذها العسكري في ليبيا عبر مجموعة فاغنر والفيلق الأفريقي 19

5. التسليح والتدريبات العسكرية **..... 20**

حفتر يطالب بانسحاب القوات الأجنبية في مناورات "درع الكرامة 2024" 20

حكومة الوحدة توقع مذكرة تفاهم عسكرية مع تركيا 21

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 23

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية **..... 24**

اندماج الغرفة التجارية الليبية الإيطالية وتحضير للملتقى الليبي المالطي للتجارة 24

تركيا تُسلم نسخة من مذكرة عودة خطوطها الجوية إلى ليبيا 25

2. المؤسسة الوطنية للنفط **..... 26**

حكم قضائي يعيد عائدات النفط الليبي إلى دائرة الصراع 26
ليبيا: 5 مشروعات استكشافية في النفط والغاز 26
3. المصرف المركزي **28**
استجابة لطلب الكبير.. عقيلة يُصدر قرارا بفرض رسم على العملات الأجنبية 28
الكبير يبحث مع مبعوث فرنسا توحيد المصرف وإقرار ميزانية 2024 32
مطالب برلمانية بتغيير مجلس إدارة المصرف المركزي 33
تقرير عن احتياطيات الذهب في الدول العربية 34
ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 37
1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية **37**
دعم الإدارة المحلية والأسعار تتصدر مباحثات الدبيبة وشكشك 37
2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **39**
جهود حل الأزمة الليبية وإنهاء المرحلة الانتقالية 39
ترحيب عربي بالطاولة الثلاثية التي جمعت المنفي وتكالة وعقيلة بالقاهرة 41
حراك متجدد نشط للمبعوث الأمريكي في الأزمة الليبية 43
رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 45
1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **46**
المنفي يبحث مع الرئيسين الجزائري والتونسي أوضاع المنطقة المغاربية 46
وزير خارجية حكومة الوحدة يلتقي نظيره السوداني في القاهرة 47
2. السياسات والقرارات **48**
الأعلى للدولة يقرر مخاطبة الحكومة لدعم الأونروا 48
3. النفوذ السياسي الإقليمي والدولي **49**
مع تزايد النفوذ الروسي.. الولايات المتحدة تفكر في إعادة فتح سفارتها في ليبيا 49
خامساً: مختارات 52
1. شخصية العدد **52**
عبد الرحيم الكيب.. أول رئيس حكومة ليبية بعد القذافي 52

2. مقال العدد 54
ليبيا في التلاقي التركي ـ المصري (1-2).. خيري عمر 54

ملخص:

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الأول من شهر مارس 2024، أبرزها: إصدار عقيلة صالح رئيس مجلس النواب، استجابةً لطلب محافظ المصرف المركزي، في 14 مارس، قرار يقضي بفرض رسم على سعر الصرف الرسمي للعملات الأجنبية بقيمة 27% لكل الأغراض، مع إمكانية تخفيض السعر خلال فترة سريان القرار من تاريخ صدوره حتى نهاية العام الحالي 2024. وكلف عقيلة محافظ المصرف بتنفيذ القرار وتوفير العملة الأجنبية في كل المصارف بالبلاد.

وأثار هذا القرار حالة من الانزعاج في أوساط كثيرة بالبلاد، دفعت عدداً من النواب إلى التهديد باللجوء إلى القضاء لوقف القرار، بعدما عدّوه "غير مدروس، ومجحفاً بحق المواطن البسيط". وتقدم النائب الأول لرئيس مجلس النواب "فوزي النويري"، جبهة الرافضين للقرار، ووصفه بأنه "باطل تأسيساً وإصداراً"، معلناً براءته منه ومن تبعاته الخطيرة ونتائجه الكارثية. ولم يقتصر الأمر على النويري فحسب، بل طالب 29 عضواً بمجلس النواب عقيلة بسحب قراره، مهددين باللجوء إلى القضاء لوقفه في حال عدم العدول عنه.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود.

أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

شركة أمريكية خاصة لإصلاح قطاع الأمن وتوحيد التشكيلات العسكرية

بالتوازي مع النشاط الأميركي المعلن، يتواجد بشكل غير معلن عدد من أفراد شركة "أمنتوم" الأميركية في قاعدة معيتيقة العسكرية في طرابلس، استعداداً للإشراف على أنشطة عدة مرتبطة بالخطة الأميركية الخاصة بدمج المجموعات المسلحة في الهياكل الأمنية والعسكرية التي تتبناها الحكومة.

ووفقاً لمصادر ليبية من طرابلس، فإن مسؤولي شركة أمنتوم زاروا طرابلس مرتين في ديسمبر ويناير الماضيين، قبل إرسال الشركة عدداً من أفرادها مطلع فبراير إلى قاعدة معيتيقة التي اتخذوها منطلقاً لزيارات ميدانية واسعة، لتقييم عدد من

المواقع العسكرية في طرابلس ومحيطها. وبحسب معلومات المصادر التي تحدثت لـ"العربي الجديد"، وهي مصادر عسكرية ودبلوماسية مقربة من حكومة الوحدة الوطنية، فإن أفراد الشركة الأميركية زاروا معسكر التكبالي في منطقة صلاح الدين بطرابلس، ومقر الأكاديمية البحرية في جنزور الضاحية الغربية لطرابلس، ومعسكر الحرشة بمدينة الزاوية غرب طرابلس، ومن المحتمل زيارة المزيد من المواقع العسكرية في مناطق شرق طرابلس، بهدف دراستها كمواقع لتدريب عناصر الشرطة والجيش الليبي.

وبحسب المصادر، فإن وجود أمنتوم في طرابلس هو بناء على عقد مع وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، تقوم بموجبه الشركة بتنفيذ برامج لإصلاح القطاع الأمني. وأكد أحد المصادر، وهو ضابط في المنطقة العسكرية الغربية، أن الشركة تعمل في ليبيا لتنفيذ الخطة الأميركية لدمج المجموعات المسلحة ضمن هياكل الأمن والجيش. وذكر الضابط نفسه أن المعلوم من تفاصيل الخطة الأميركية هو التنسيق مع رئاسة أركان حكومة الدبيبة وقيادة حفتر، لاختيار مجموعات من الجنود النظاميين لتدريبهم على مهام حراسة المنافذ والحدود والمواقع الحيوية، وكذلك تدريب مجموعات أخرى على المهام الشرطية والأمنية، بما في ذلك العمل على أنظمة المراقبة الإلكترونية. وعن تجاوب قيادة حفتر مع المساعي الأميركية، قال الضابط: "ليست هناك تفاصيل، لكن الأكيد أن حفتر على علم بالنشاط الأميركي من خلال هذه الشركة".

وأمنتوم الأميركية هي إحدى شركات المقاولة التابعة لبرامج وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين، تأسست في فبراير 2020، كوريث لشركة "داين كورب" العسكرية التي كانت تعمل ضمن أنشطة الوزارتين أيضاً، وقدمت خدمات للجيش الأميركي في العديد من ساحات القتال في الكويت وكوسوفو والبوسنة والصومال والعراق.

وفي اتفاق غير معلن في يوليو 2022، بمباركة تركية إماراتية، بين رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة" وصدام نجل خليفة حفتر، قضى بتغيير مراكز مهمة بالدولة، وشمل جوانب عدة منها فتح النفط، وتضمن تشكيل قوة مشتركة

لحماية الجفرة والموانئ والحقول النفطية وطرد القوات الأجنبية "فاغنر" من المنطقة وإجبارها على مغادرة ليبيا. واليوم تجدد فتح ملف القوة المشتركة، وعلى لسان وزير الداخلية بحكومة الوحدة "عماد الطرابلسي". فقد كشف في مؤتمر صحفي، عن استعدادات لتشكيل قوة أمنية مشتركة مع قوات الشرق في المنطقة الجنوبية، وذلك بالتنسيق مع رئيس الأركان العامة لقوات الغرب الليبي "محمد الحداد"، لتأمين الحدود والمحافظة على أمن الدولة. هذا الإعلان سبقه تصريح من رئاسة الأركان بطرابلس عن تشكيل وحدة عسكرية مشتركة لحماية الحدود، كخطوة أولى لتوحيد المؤسسة العسكرية. وجاء ذلك عقب ندوة لرؤساء الدفاع الأفارقة عقدت بالعاصمة الإيطالية روما في فبراير 2023.

وفي سياق متصل، شدد قائد القيادة العسكرية للقوات الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم" ميشال لانجلي، خلال لقائه الحداد والناظوري، على هامش الندوة بروما، على ضرورة المضي قدمًا لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية، وتشكيل قوة مشتركة كخطوة أولى لحماية الحدود، وتبنّي مشروع وطني لاستيعاب الشباب وإدماجهم في مؤسسات الدولة. وتُطرح في سياق هذه الاتفاقات عدة أسئلة أولها ما الغاية المجهولة وراء تشكيل القوة العسكرية المشتركة؟ وهل الاتفاق برضا من الطرف الآخر "حفتر"؟ وأين الموقف الروسي من رعاية الإدارة الأمريكية لهذا الاتفاق؟

قائد قوات الشرق يلتقي وزير الداخلية الإيطالي في بنغازي

قالت قوات الشرق الليبي، إن القائد العام المشير خليفة حفتر استقبل بمقره العسكري في بنغازي، في 12 مارس 2024، وفداً إيطالياً برئاسة وزير الداخلية "ماتيو بيانتيدوزي"، وناقش معه جملة من الملفات المشتركة بين ليبيا وإيطاليا. وقال المكتب الإعلامي لقوات الشرق، في بيان، إن الوفد الإيطالي ضم نائب وزير الخارجية "إدموندو تشيريللي" ورئيس

المخابرات الإيطالية الجنرال "جياني كارفيللي". كما شارك في اللقاء خالد نجل خليفة حفتر بصفته رئيس أركان الوحدات الأمنية، ووكيل وزارة الداخلية بالحكومة المكلفة من مجلس النواب "فرج اقعيم". وأضاف البيان أن زيارة الوفد الإيطالي جاءت لـ"التباحث وتبادل وجهات النظر بين البلدين، ولتعزيز الشراكة والتعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والتجارية".

ونقل البيان عن الجانب الإيطالي إشادته بما وصفه "الدور المحوري للقيادة العامة في مكافحة الإرهاب والتطرف، وجهودها للحد من الهجرة غير الشرعية"، ودعم الحكومة الإيطالية لـ"لكل الجهود المبذولة لتعزيز العملية السياسية، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا للوصول إلى مرحلة الاستقرار الدائم".

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

هدوء حذر بعد اشتباكات مسلحة في الزاوية غرب ليبيا

أسفرت الاشتباكات المسلحة التي اندلعت في 2 مارس 2024، في مدينة الزاوية، إثر خلاف بين مجموعتين في منطقة الحرشة، عن مقتل 3 أشخاص، 2 منهم يتبعان قوة الإسناد الأولى الزاوية، وهما: محمد البشت وأحمد عاشور، والثالث لم يُتعرف عليه حتى الآن. وتدخلت الكتيبة 103 مشاة لوقف إطلاق النار وتثبيت التهدئة في المدينة، حيث صرح المكتب الإعلامي للكتيبة بأن "النائب بالمجلس الرئاسي عبد الله اللافي تواصل مع آمر الكتيبة 103 مشاة عثمان اللهب، للتدخل لوقف إطلاق النار"، مشيرًا إلى أنه "لم يتواصل معنا أحد من رئاسة الأركان أو وزارة الدفاع أو أي مسؤول من الحكومة".

وأضاف المكتب الإعلامي أن "هدوءً حذرًا تشهده مدينة الزاوية وتحديداً منطقة الحرشة، بعد دخول الكتيبة 103 مشاة لتأمين مناطق الاشتباكات بعد توقف إطلاق

النار"، موضحًا أن "المشكلة لم تنته بشكل نهائي، وتدخلنا لفض الاشتباك بعد التنسيق بين طرفي النزاع، ومستمرون في تأمين الطريق الساحلي". من جهته، أكد نائب رئيس أعيان وحكماء مدينة الزاوية جمعة الجيلاني "تدخل قادةُ أمنيون وعسكريون لنزع فتيل ما حدث وفض الاشتباكات في مدينة الزاوية"، مشيرًا إلى "استقرار الوضع الأمني وعودة الهدوء إلى المدينة".

ليبيا تتحسن في مؤشر الدول المتأثرة بـالإرهاب والدبيبة وحفتر يشيدان

شهدت ليبيا تحولا في ترتيب الدول المتأثرة بالإرهاب، حيث انتقلت إلى مراتب أقل خطورة لأول مرة منذ سنوات، بعد أن كانت متقدمة في الدول المتأثرة بـالإرهاب، بحسب تقرير المعهد الدولي للاقتصاد والسلام لعام 2024. وقد أشار التقرير لخروج ليبيا من صدارة الدول المتأثرة بالإرهاب لتصبح على درجة "تأثير قليل"، بعد أن كانت وطيلة سنوات على درجة "تأثير عال جدًا". وكانت ليبيا قد سجلت في مؤشر 2023 الترتيب الـ7 عربياً والـ39 عالمياً، بمعدل التأثر بالإرهاب 2.469، كما كانت 2022 في الترتيب الـ5 عربياً والـ32 عالمياً، بمعدل التأثر بالإرهاب 4.730. ووفق المعهد الدولي، فقد سجلت ليبيا تأثراً بالإرهاب أقل من أمريكا وألمانيا وتركيا وفرنسا .

من جانبه، أشاد رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة" بهذا التحول، معتبرا إياه مؤشراً على استعادة الأمن وتعزيز مؤشرات الاطمئنان في عموم البلاد، وفق قوله. وقال الدبيبة إنهم يعملون على أكثر من مسار لتثبيت حالة الاستقرار في ليبيا رغم التحديات. وأضاف الدبيبة إلى أنه يتطلع إلى تحقيق الصورة المثلى للدولة التي يتمناها الليبيون، عبر تدوير عجلة التنمية وإعادة الحياة في مناحيها كافة.

في المقابل، رحب القائد العام لقوات الشرق الليبي "خليفة حفتر"، بنتائج التقرير والتي أرجعها إلى الأمن الذي تنعم به مدن الشرق وعلى رأسها بنغازي ودرنة والجنوب عامة وكافة المناطق تحت سيطرة قواته، داعياً الأجهزة الأمنية لبذل المزيد من الجهود لتحقيق النتائج وضرب الإرهاب، حسب ما نشرته قواته.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

بريطانيا تؤكد تضررها من تداعيات الهجرة وتفتح الملف مع ليبيا لمكافحتها

بحث النائب بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني" مع وزير مكافحة الهجرة غير الشرعية البريطاني "مايكل توملينسون مينورز"، في 4 مارس 2024، ملف الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على ليبيا وأوروبا، والتأكيد على دعم ليبيا في تأمين حدودها الجنوبية. وأكد الكوني على أن حالة الانقسام السياسي الذي تشهده ليبيا تجعل من الصعب مكافحة الهجرة غير الشرعية، دون استراتيجية موحدة لضمان تأمين الحدود والحد من هذه الظاهرة. وشدد الكوني على ضرورة مضاعفة الجهوده لدعم استقرار منطقة الصحراء الأفريقية، والمساهمة في معالجة الأزمات التي تعيشها بلدان المنطقة ورسم استراتيجيات لحل الأزمات التي تعيشها.

وأكد الكوني على ضرورة خلق تنمية مكانية في دول المصدر للحد من رغبة المهاجرين في ترك أوطانهم، للبحث عن سوق العمل خارجها، مشدداً على ضرورة منح الإمكانات اللوجستية التي تؤهل حرس الحدود للقيام بالمهام الموكلة لهم لمكافحة الجريمة المنظمة، والحد من تدفق المهاجرين نحو الشمال. بدوره أكد وزير الهجرة البريطاني بأن حكومة بلاده تضع ملف الهجرة غير الشرعية من أولى اهتماماتهما، مشيراً إلى أن بلاده تعمل جاهدة مع الدولة المعنية للحد من هذه

الظاهرة. كما أكد الوزير البريطاني رغبة بلاده في التعاون مع ليبيا في هذا الملف، كونها من الدول المتضررة من تداعياتها.

وفي هذا السياق، أعلنت سفارة بريطانيا في ليبيا عن تعهد حكومتها بتقديم مساعدات مالية تصل إلى مليون جنيه إسترليني، لمعالجة قضية الهجرة غير الشرعية في البلاد. وأوضحت السفارة أن هذه الأموال ستنفق بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة على ثلاثة محاور رئيسية. وبحسب إعلان السفارة، تهدف المساعدات إلى توفير الحماية للمهاجرين داخل ليبيا، حيث يواجه العديد منهم ظروفاً إنسانية صعبة، كما ستسعى إلى منع محاولات المهاجرين غير الشرعيين الوصول إلى أوروبا عبر الرحلات البحرية الخطرة.

من جهة أخرى، ستدعم المساعدات عمليات العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بطريقة إنسانية وآمنة، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة، طبقاً للسفارة.

وفي 12 مارس، استقبل وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، بديوان الوزارة في طرابلس، السفير البريطاني لدى ليبيا "مارتن لونغدن" والوفود المرافق له. وتم خلال اللقاء مناقشة آفاق التعاون الأمني المشترك بين ليبيا وبريطانيا. كما استعرض اللقاء خطط عمل وزارة الداخلية في تأمين الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية، والعمل على دعم هذه الجهود من أجل القضاء على الجريمة وعصابات الاتجار بالبشر والتهريب والحد من ظاهرة الهجرة.

وفي إطار هذه الظاهرة، نفت السفارة الروسية في ليبيا التقارير الواردة في صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية، حول مخطط موسكو لتوجيه المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا إلى أوروبا، واصفةً إياه بـ "الكذب المحض المتكامل". وأضافت السفارة أن هذا الأسلوب وراءه المخابرات البريطانية لضرب العلاقات الروسية الليبية وجهود الجانب الليبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

كما أشارت السفارة إلى أن هذه التقارير ماهي إلا محاولة بريطانية للتغطية على سياساتها، المتمثلة في إغراق أوروبا بالمهاجرين وتغيير الخريطة الديموغرافية

للاتحاد الأوروبي. وكانت "ديلي تلغراف" نشرت وثائق استخباراتية تكشف مُخطط بوتين لإغراق الغرب بالمهاجرين عبر ليبيا، بحسب وصفها. وقالت الصحيفة إن الخطة الروسية تهدف إلى إنشاء قوة شرطة حدود قوامها 15 ألف عنصر، تضم قوات فاغنر الذين كانوا في ليبيا، لإغراق أوروبا بالمهاجرين.

مكافحة الهجرة غير الشرعية تتصدر مباحثات الوزير المالطي في طرابلس

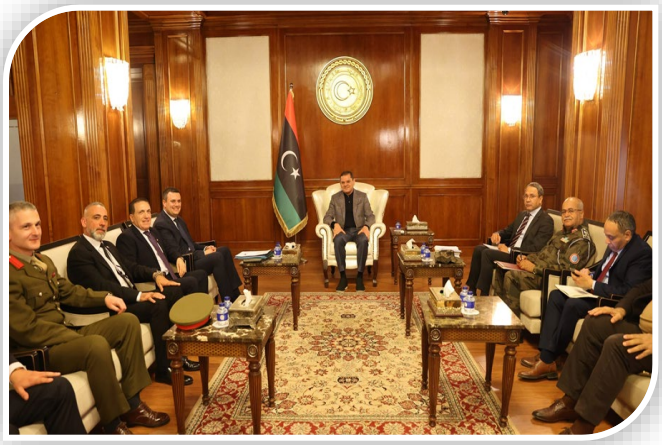

وصل وزير الداخلية المالطي "بايرون كاميليري" العاصمة طرابلس، في 6 مارس 2024، حيث أجرى عدة لقاءات بدأها باجتماع مع وزير الداخلية "عماد الطرابلسي" ثم لقاء مع رئيس الأركان العامة لقوات الغرب الليبي الفريق أول ركن "محمد الحداد". وقد ناقش الطرابلسي مع الوزير المالطي عدداً من الملفات المشتركة بين البلدين، أهمها مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب وتطوير البرامج التدريبية.

وأشاد وزير الداخلية الليبي بالدورات التدريبية التي تقدمها وزارة الداخلية المالطية للكوادر الأمنية الليبية، داعياً إلى توطيد العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي للاستفادة من الخبرات في المجالات التدريبية. من جانبه، أكد كاميليري استعداد بلاده للعمل المشترك مع ليبيا في عدة مجالات، معربًا عن ارتياحه للتحسن الأمني في ليبيا، ومشيراً إلى أن هناك تقارباً في العمل الأمني بين البلدين.

كما التقى وزير الداخلية المالطي برئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، والذي شدد على أهمية تركيز البلدين على التعاون الأمني والعسكري والاقتصادي، خاصة في ملف الهجرة غير النظامية ونشاطات القوات البحرية والربط الكهربائي بين البلدين.

نشاط الهجرة الغير شرعية انطلاقاً من الشوطئ الليبية

اتهمت منظمة "أس أو أس هيومانيتي" الخيرية الألمانية خفر السواحل الليبي بتهديد أفراد طاقمها خلال محاولتهم إنقاذ مهاجرين في البحر المتوسط، في 2 مارس 2024، ما تسبب في غرق مهاجر واحد. وزعمت المنظمة أن خفر السواحل الليبي استخدم العنف وأطلق الرصاص الحي في الماء على الطاقم. وأضافت أن العديد من المهاجرين، الذين كانوا على متن 3 قوارب غير صالحة للإبحار وفي طريقها إلى أوروبا، اضطروا للقفز في الماء. وتمكنت المنظمة من إنقاذ 77 مهاجراً، ولقي مهاجر واحد على الأقل حتفه غرقا، بينما أُجبر آخرون على الصعود على متن قارب تابع لخفر السواحل الليبي، ما أدى إلى فصل ستة أفراد عن عائلاتهم على الأقل، وفقاً للمؤسسة .

كما أجلت مفوضية شؤون اللاجئين 97 من طالبي اللجوء إلى روما عبر مطار معيتيقة الدولي، في عملية تعد الأولى من نوعها كإجلاء في العام الحالي. وأوضحت المفوضية عبر موقعها، أن من بين الأفراد الذين تم إجلاؤهم نساء وأطفال، إلى جانب أشخاص يعانون من حالات مرضية خطيرة، أغلبهم من الجنسية السودانية. ووفقا لآخر إحصائية للمفوضية، فإن أكثر من 59 ألف لاجئ مسجلين في ليبيا، رُحّل منهم ما يقارب الـ400 لاجئ إلى إيطاليا عام 2022، بالتعاون مع وزارتي الداخلية والخارجية الإيطاليتين. وحثت المفوضية الدول الأخرى على فتح الممرات الإنسانية، وتخفيف الضغط على البلدان المضيفة والمساهمة في استجابة أكثر استدامة للاحتياجات الملحة للاجئين في ليبيا وخارجها.

وأعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية فرع بنغازي الكبرى، ترحيل 178 مهاجراً غير شرعي من الجنسية المصرية عبر منفذ إمساعد البري. وقال الجهاز في بيان له، إن عملية الترحيل تمت بالتعاون مع فرع الجهاز بمدينة طرابلس حيث تم استلام 152

مهاجر غير شرعي من الجنسية المصرية و26 مهاجر غير شرعي من نفس الجنسية من فرع بنغازي، لغرض ترحيلهم إلى منفذ امساعد البري، منهم مصابين بالوباء الكبدي.

وقد أظهرت بيانات الأمم المتحدة، أن جزيرتي كريت وجافدوس اليونانيتين شهدتا ارتفاعاً حاداً في قوارب المهاجرين، التي وصلت إلى شواطئها من ليبيا هذا العام، مما زاد الضغط على السلطات المحلية فقيرة الإعداد والتجهيز، وأثار ذلك مخاوف من ظهور طريق تهريب جديدة في البحر الأبيض المتوسط. ووصل أكثر من 1075 مهاجراً، معظمهم من مصر وبنغلاديش وباكستان إلى الجزيرتين هذا العام، في حين سجل عام 2023 وصول 860 مهاجراً فقط، وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتمثل اليونان البوابة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي للمهاجرين واللاجئين من الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا منذ عام 2015، عندما وصل ما يقرب من مليون شخص إلى جزرها، مما تسبب في أزمة إنسانية غير مسبوقة، فضلاً عن وفاة الآلاف في البحر.

ولم تكن جزيرة كريت وجارتها الصغيرة جافدوس المعزولة نسبياً في وسط البحر الأبيض المتوسط، وجهة مفضلة للمهاجرين مقارنة بالجزر الأخرى الواقعة شرقاً بالقرب من تركيا. وقال وزير الهجرة، "ديمتري كيريديس"، في 13 مارس: "الوضع غير مسبوق... الأعداد صغيرة... لكن هذا الاتجاه يشهد زخماً، وهو ما يثير قلقنا". من جانبها، ذكرت رئيسة بلدية جافدوس "ليليان ستيفاناكي"، أن قوارب تحمل عشرات الأشخاص بدأت تصل يومياً تقريباً منذ مطلع الأسبوع. ويوجد حالياً نحو 63 مهاجراً على الجزيرة في انتظار نقلهم إلى جزيرة كريت. وتوجه معظم المهاجرين الوافدين إلى أوروبا هذا العام إلى إسبانيا تليها اليونان وإيطاليا، وفقاً لبيانات الأمم المتحدة. وتاريخياً، اتجهت أغلب القوارب التي غادرت ليبيا في شمال أفريقيا إلى إيطاليا.

في 14 مارس، عبرت منظمة إس أو إس، عن خشيتها من غرق قرابة 60 شخصاً كانوا على سفينة تقل مهاجرين غير شرعيين، انطلقت من ليبيا عبر البحر المتوسط،

فيما أعلنت السلطات المحلية أنها منعت مجموعة أخرى من الهجرة سراً إلى أوروبا عبر البحر. وقالت المنظمة، إنها أنقذت، في 13 مارس، 25 مهاجراً كانوا في حالة ضعف شديد، بالتنسيق مع خفر السواحل الإيطالي، كما تم نقل شخصين فاقدي الوعي إلى صقلية بطائرة هليكوبتر، لافتة إلى أن المهاجرين كانوا قد غادروا مدينة الزاوية بغرب ليبيا قبل سبعة أيام من إنقاذهم. وقالت مديرية الأمن بمدينة صبراتة الليبية، إنها تمكنت من إحباط محاولة نقل مهاجرين غير شرعيين قبل تهريبهم إلى أوروبا.

وكان وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، قد كشف في بداية الشهر الحالي، أن ليبيا رحلت 10 آلاف و69 مهاجراً غير شرعي خلال السنة الماضية، معرباً عن الأمل أن يتضاعف العدد هذه السنة إن توفرت الإمكانات اللازمة. وأشار الطرابلسي إلى أن الوزارة تنسق مع وزارة العدل ومكتب النائب العام لملاحقة المتورطين في جرائم التهريب والاتجار بالبشر، وهي الآن بصدد التنسيق مع وزارة العدل لتسوية أوضاع بعض المهاجرين من أجل القيام بإجراءات منح إقامة عمل وتوفير فرص عمل لهم حسب القوانين، تصل إلى 400 ألف موافقة لبعض الجنسيات.

وأكد الطرابلسي على أن جميع المسؤولين الليبيين متفقون على رفض فكرة توطين المهاجرين في البلاد، وإن هذا الملف غير مطروح ولا يوجد رغبة محلية أو دولية بذلك. وقال الطرابلسي إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تفاقمت خلال السنوات الماضية لعدم وجود رؤية استراتيجية موحدة لإدارة هذا الملف. ولفت الطرابلسي إلى أن تفاقم هذه الظاهرة دعا الحكومة لإصدار القرار رقم 16 لسنة 2024، الذي يقضي بتشكيل لجنة عليا لمتابعة ملف الهجرة غير الشرعية والحدود، برئاسة وزارة الداخلية وعضوية عدد من الوزراء وبعض رؤساء الأجهزة الأمنية المعنية. وستعمل اللجنة على وضع قاعدة بيانات موحدة حول أعداد المهاجرين والدول القادمة منها وحركة الهجرة وطريقها ووسائلها، كما سيتم تشكيل فريق عمل فني لوضع مقترح لاستراتيجية وطنية موحدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود.

وفي 15 مارس، أصدرت وزارة الداخلية الإيطالية بياناً كشفت فيه أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا للسواحل الإيطالية منذ مطلع العام الحالي وحتى شهر مارس الجاري قد بلغ حوالي 6,560 مهاجراً، وهو ما يشكل انخفاض كبير بلغ ما نسبته 67.1 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وأوضحت الوزارة في بيانها أن ثلثي المهاجرين لهذا العام قد وصلوا من ليبيا، والذي غادر معظمهم من موانئ بإقليم طرابلس.

ويمول الاتحاد الأوروبي خفر السواحل الليبي منذ عام 2015، في إطار الجهود المبذولة لوقف تدفق المهاجرين الفارين من الدولة الواقعة شمال أفريقيا نحو الشواطئ الإيطالية. وفي إطار اتفاق بين الاتحاد الأوروبي وخفر السواحل الليبي، اعترض خفر السواحل مهاجرين في المياه الليبية والدولية، وأعادوهم إلى ليبيا.

وبرزت ليبيا كمقصد ونقطة عبور رئيسية للمهاجرين الفارين من الحرب والفقر في أفريقيا والشرق الأوسط في السنوات الماضية. واستفاد مهربو بشر من الفوضى في ليبيا، ونظموا رحلات تهريب لمهاجرين عبر الحدود المترامية للبلاد، والتي تتقاسمها مع 6 دول. ويتكدس المهاجرون على متن قوارب متهالكة وغير مجهزة، وبعضها مطاطية، وينطلقون في رحلات بحرية محفوفة بالمخاطر. وذكر "مشروع المهاجرين المفقودين"، التابع للمنظمة الدولية للهجرة، أن ما لا يقل عن 962 مهاجراً لقوا حتفهم، وفقد 1563 آخرون قبالة سواحل ليبيا عام 2023. وأضاف أنه تم اعتراض حوالي 17200 مهاجر، وإعادتهم إلى ليبيا العام الماضي.

ضبط ثلاث حاويات قادمة من سوريا تحمل 16 مليون قرص كبتاغون

ضبط جهاز مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ومصلحة الجمارك، ثلاث حاويات قادمة من سوريا تحمل على متنها أكثر من 16.5 مليون قرص مخدر من نوع كبتاغون، وتم القبض على الجناة. وأوضح الجهاز في بيان، أنه بالتعاون مع سلطات الجمارك أحبطوا شحنة مخدرات موزعة على ثلاث حاويات شحن على متنها أكثر من 16 مليون و500 ألف قرص كبتاغون، كانت في طريقها إلى السودان. وأضاف أنّ الحاويات المبردة وصلت إلى ميناء بنغازي باسم شركة دار السلام السورية، ومن المفترض أنها محملة بالتفاح.

وكشف تقرير لموقع أفريكا إنتلجنس الاستخباري عن تجارة منتعشة بين سوريا و سلطات شرق ليبيا، مشيراً إلى أن النقل عن طريق البحر اكتسب زخماً كبيراً، في السنوات السابقة خاصة في العام 2018، بعد افتتاح شركة في شرق ليبيا للتجارة الدولية والشحن السورية، والتي دشنت الخط البحري الذي يربط بين مينائي اللاذقية وبنغازي، وجنت أرباحاً ضخمة من تجارة مخدر الكبتاغون, وبعد إشباع أسواق الخليج العربي، أتاح شرقي ليبيا الطريق لوجود فرص للتوسع في جنوبي أوروبا، حيث يشتبه أن شركة "الطير" لعبت دوراً رئيسياً في نمو تلك التجارة. واتهمت حكومة الوحدة الوطنية في وقت سابق "هيئة الاستثمار العسكري" بإقامة علاقات مشبوهة مع سوريا، ومنح تأشيرات مزورة لدخول سوريين إلى ليبيا للقيام بأنشطة غير شرعية.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

روسيا تعزز نفوذها العسكري في ليبيا عبر مجموعة فاغنر والفيلق الأفريقي

تعمل موسكو على تعزيز عمليات الفاغنر في ليبيا تحت السيطرة المباشرة للمديرية الرئيسية لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، وتعتمد على الفيلق الأفريقي تحت إشراف نائب وزير الدفاع الروسي. ويقوم المشير "خليفة حفتر" القائد العام لقوات الشرق الليبي ببناء علاقات مع روسيا للحصول على تدريب القوات الخاصة، مقابل زيادة الوجود الروسي في ليبيا، على الرغم من التحذيرات الأمريكية. وتقوم مديرية المخابرات الروسية بإعداد استراتيجية عسكرية مهمة في ليبيا، لاكتساب النفوذ في البحر الأبيض المتوسط.

وقال مركز صوفان الأمريكي للأبحاث، إن روسيا تستخدم علاقاتها مع حفتر لتوسيع نفوذها في أفريقيا. وأضاف المركز في تقرير له، أن موسكو تنشر نحو 800 مقاتل في ليبيا، يديرون 3 قواعد جوية في سرت والجفرة وبراك الشاطئ. وأشار المركز إلى أن وجود المقاتلين الروس في ليبيا عزز نفوذ حفتر العسكري، الذي يمكن أن يستغله لمواجهة خصومه في طرابلس. ولفت التقرير إلى أن روسيا مكنت حفتر من التأثير على مسار الحرب في السودان، حيث يسمح باستخدام القواعد العسكرية التي يسيطر عليها لشحن الأسلحة إلى قوات الدعم السريع السودانية.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

حفتر يطالب بانسحاب القوات الأجنبية في مناورات "درع الكرامة 2024"

نفذ قوات الشرق الليبي في جنوب مدينة سرت، في 14 مارس 2024، مناورات عسكرية ضمن المشروع التعبوي "درع الكرامة 2024"، بحضور قائد قوات الشرق "خليفة حفتر"، الذي تحدث عن التحديات التي واجهت الجيش، وتطرق إلى ملف المقاتلين الأجانب، والعملية السياسية في ليبيا. فخلال خطابه أثناء المناورة، حذر حفتر ممن أسماهم بـ"معرقلي" المسار السياسي في البلاد، وقال إن هذا المسار "أُعطي من الفرص أكثر مما ينبغي"، ملوحاً باستخدام القوة ضد من يعبث بمصير ليبيا. ورداً على أحاديث غير رسمية تساءلت عن أسباب تحركات أرتال الجيش من الشرق إلى وسط البلاد، قال حفتر إن التدريبات العسكرية التعبوية الحالية تأتي في إطار استكمال الاستعدادات الدفاعية، واستعداداً لأي طارئ يهدد أمن واستقرار ليبيا من الداخل والخارج.

وخلال حديثه عن القوات الأجنبية، أوضح حفتر أن "السلام في ليبيا سيظل بعيد المنال ما لم تغادر جميع القوات الأجنبية والمرتزقة أراضينا دون مماطلة أو شروط"، موجهاً حديثه إلى العالم، قائلاً: "إذا كان حريصاً على السلام في ليبيا، فإن من واجباته وضع هذه المطالب المشروعة في مقدمة أولوياته، وفرضها بكل الوسائل قبل أن تتطور الأحداث والتداعيات إلى ما يزعزع الاستقرار في المنطقة بأسرها".

حكومة الوحدة توقع مذكرة تفاهم عسكرية مع تركيا

وقّع رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، في الأول من مارس 2024، مذكرة تفاهم في المجالات العسكرية، مع وزير الدفاع التركي "يشار غولر"، وذلك من أجل "رفع كفاءة وحدات الجيش الليبي من خلال البرامج التدريبية النوعية". وأشار إيجاز صحافي نشرته منصة "حكومتنا"، إلى أن الدبيبة وقّع مذكرة التفاهم بمدينة أنطاليا التركية، بصفته وزيراً للدفاع بحكومته، عقب مشاورات بين الطرفين حول أوجه التعاون العسكري بين البلدين.

وخلال المشاورات بين الطرفين، أكد الدبيبة أن تطوير التعاون بين رئاسة الأركان العامة التابعة لحكومته ووزارة الدفاع التركية تعد أولوية وأهمية كبيرة لحكومته، خاصةً في تنفيذ البرامج التدريبية المتطورة للرفع من كفاءة منتسبي "الجيش الليبي". ونقلت منصة حكومتنا عن غولر، تشديده على أهمية التعاون بين بلاده وحكومة الوحدة الوطنية في المجال العسكري، وحرصه على استمرار التنسيق والتعاون بين الجانبين.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الأول من شهر مارس 2024:

- شهد النصف الأول من شهر مارس استمراراً لبعض المؤشرات الأمنية والعسكرية التي شهدتها ليبيا في النصف الثاني من شهر فبراير، كالتالي:
- **المؤشر الأول**، استمرار حالة الفوضى الأمنية في المنطقة الغربية، حيث شهدت اشتباكات مسلحة جديدة في 2 مارس الماضي، في مدينة الزاوية، إثر خلاف بين مجموعتين في منطقة الحرشة، أسفرت عن مقتل

أشخاص، 2 منهم يتبعان قوة الإسناد الأولى بالزاوية. وهذا تأكيد على استمرار غياب السيطرة المركزية للحكومة على التشكيلات العسكرية والأمنية المنتشرة في العاصمة طرابلس، كما تعد ضربة قوية للخطة التي أعلن عنها الطرابلس بخصوص إخلاء العاصمة من التشكيلات العسكرية والأمنية بعودتها لثكناتها، وهي حوادث تجعل من تطبيق هذه الخطة في أقرب وقت ضرورة حتمية.

- **المؤشر الثاني**، استمرار ظاهرة الجريمة المنظمة، خاصة الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك حالات القبض على المهاجرين، وإنقاذ حالات أخرى، فضلاً عن الذين يموتون في البحر غرقاً أو الذين يتم فقدانهم في أعماق البحر. وبالنظر لحجم وطبيعة الحراك الليبي على مستوى السياسة الخارجية يمكن القول بأن جزء كبير من هذا الحراك مع القوى الأوروبية، وأن الهدف الرئيسي له هو التباحث حول ملف الهجرة الغير شرعية، نتيجة خطورة هذا الملف على الأمن الأوروبي، ومدى مركزية ليبيا كدولة معبر في هذه الظاهرة. كما برزت ظاهرة جديدة هذه الفترة، وهي ضبط ثلاث حاويات قادمة من سوريا تحمل 16 مليون قرص كبتاغون المخدر كانت متجهة للسودان.
- **المؤشر الثالث**، استمرار المساعي الروسية لتوثيق تحالفها العسكري مع قوات الشرق الليبي، حيث تعمل موسكو على تعزيز عمليات الفاغنر في ليبيا تحت السيطرة المباشرة لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، وتعتمد على الفيلق الأفريقي تحت إشراف نائب وزير الدفاع الروسي.
- وفي مواجهة هذا التوجه، يبرز مؤشر مضاد وهو تنامي الجهود الأمريكية لاحتواء النفوذ الروسي العسكري، بمحاولتها توحيد القوات

الأمنية والعسكرية في الشرق والغرب، وهو ما برز من خلال شركة "أمنتوم" العسكرية الأمريكية، التي باتت لها تواجد في طرابلس، والحديث عن تشكيل قوة أمنية مشتركة لحماية الحدود والحقول النفطية.

هذا التنافس الأمريكي الروسي، الذي بدأ يأخذ طابعاً عسكرياً، لن يقود فقط لتعطيل الحل السياسي في ليبيا، بل أيضا قد يقود لإشعال حرباً جديدة بين طرابلس وبنغازي، وهو ما حذر منه مركز صوفان الأمريكي للأبحاث، حيث قال بأن وجود المقاتلين الروس في ليبيا عزز نفوذ حفتر العسكري، الذي يمكن أن يستغله لمواجهة خصومه في طرابلس. خاصةً مع وضع في الاعتبار التدريبات العسكرية التي قامت بها قوات الشرق في سرت مؤخراً في إطار ما سُمي بـ "درع الكرامة 2024"، بدفع ودعم وأسلحة ثقيلة من روسيا.

- كما برز مؤشر آخر، حيث شهدت ليبيا تحولاً في ترتيب الدول المتأثرة بالإرهاب، بانتقالها إلى مراتب أقل خطورة لأول مرة منذ سنوات، بعد أن كانت متقدمة في الدول المتأثرة بـالإرهاب، بحسب تقرير المعهد الدولي للاقتصاد والسلام لعام 2024.
- وأخيراً توقيع الدبيبة مذكرة تفاهم عسكري مع تركيا لا تؤسس لأي وضع جديد، إذ أن المنطقة الغربية حليفاً استراتيجياً لتركيا، لكنها مؤشر على أن تركيا مستمرة في دعم حكومة الدبيبة، في ظل الحديث عن تشكيل حكومة جديدة؛ فتركيا إذا كانت تخلت عنه فستمتنع عن توقيع هذه الاتفاقيات التي تقوي موقعه في معادلات السياسة الليبية وتوازناتها الداخلية.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً،

المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

اندماج الغرفة التجارية الليبية الإيطالية وتحضير للملتقى الليبي المالطي للتجارة

أقيمت في مقر السفارة الإيطالية في ليبيا، في 6 مارس 2024، مراسم توحيد واندماج الغرفة التجارية الليبية الإيطالية، ليصبح الجانب الليبي للغرفة المشتركة، الصادر عن اتحاد عام غرف التجارة هو الجانب الشرعي والقانوني للغرفة. ووفقاً لبيان صادر عن الغرفة التجارية، فإنه بموجب الاتفاق تصبح هذه الغرفة بمسمى واحد و شعار واحد وتعمل من أجل هدف مشترك، وهو رفع مستوى التعاون الاقتصادي بين البلديْن.

واتفاق توحيد غرفة التجارة الإيطالية الليبية، هو مبادرة تهدف إلى خدمة مجتمعي الأعمال في البلدين وتعزيز البعثات التجارية وتسهيل التجارة الثنائية. وبحسب البيان ستكون الخطوة الأولى لهذه الغرفة الثنائية الموحدة، تنظيم منتدى أعمال في غضون أسابيع قليلة، إلى جانب معرض طرابلس الدولي في الفترة بين 15 إلى 21 مايو المقبل. حضر مراسم توحيد الغرفة رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة "محمد الرعيض"، والسفير الإيطالي لدى ليبيا "جانلوكا البيروني".

بحث وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية "محمد الحويج" مع سفير جمهورية مالطا لدى ليبيا "تشارلز صاليبا"، الترتيبات الجارية لعقد الملتقى الليبي المالطي للتجارة والتصدير، خلال الفترة من 24 إلى 26 أبريل القادم في جمهورية

مالطا. جاء ذلك خلال لقاء جمع الوزير الحويج والسفير المالطي في ديوان الوزارة، في 13 مارس الماضي. وأكد الحويج أن ليبيا تتجه نحو الاستقرار السياسي والأمني في جميع المناطق، الأمر الذي يدعم خطة التنمية للاقتصاد الوطني وتحسين بيئة الأعمال عبر القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وأضاف أن الملتقى الليبي المالطي يمثل فرصة لتطوير العلاقات الاستثمارية بين البلدين في مختلف المجالات، وزيادة حجم المبادلات التجارية، والتعاون في مجال جودة المنتجات الأوروبية (□□□ □□□□) وتسهيل وصول السلع الليبية إلى الأسواق المالطية والأوروبية.

تركيا تُسلم نسخة من مذكرة عودة خطوطها الجوية إلى ليبيا

استقبل وكيل وزارة المواصلات لشؤون النقل الجوي بحكومة الوحدة الوطنية "خالد نصر سويسي"، بديوان الوزارة في طرابلس، سفير جمهورية تركيا لدى ليبيا "كنعان يلمز". وتم التأكيد خلال اللقاء على عمق العلاقات بين البلدين، من خلال التعاون الجاري في كافة المجالات وخصوصاً النقل الجوي وسبل توطيدها.

بدوره قام سفير تركيا بتسليم نسخة من مذكرة التفاهم الخاصة بعودة حركة الخطوط الجوية التركية إلى المطارات الليبية لوكيل وزارة المواصلات لشؤون النقل الجوي للاطلاع عليها ولمراجعتها، وذلك حتى يتسنى للأطراف التوقيع عليها في أقرب وقت .

2. المؤسسة الوطنية للنفط

حكم قضائي يعيد عائدات النفط الليبي إلى دائرة الصراع

أعاد حكم قضائي مفاجئ الجدل حول عائدات النفط في ليبيا إلى واجهة المشهد السياسي من جديد، بين حكومتي الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، والحكومة المكلفة من مجلس النواب برئاسة "أسامة حماد"، وذلك في إطار النزاع المستمر على الشرعية. فقد أيدت محكمة أجدابيا الابتدائية، في 11 مارس 2024، تعيين حارس قضائي على إيرادات النفط، استجابةً لطلب حكومة حماد، ورفضت طعن حكومة الدبيبة على الحكم. ونتيجة لذلك، سارع حماد إلى مطالبة "الصديق الكبير" محافظ مصرف ليبيا المركزي ونائبه "مرعي البرعصي"، بحراستهما القضائية على موارد وأموال النفط، وطلب منهما بشكل عاجل وضع الأمر القضائي موضع التنفيذ، ومباشرة مهام عملهما بوصفهما لجنة حراسة قضائية على أموال الشعب الليبي.

ليبيا: 5 مشروعات استكشافية في النفط والغاز

ذكر موقع "إينرجي كابيتال باور"، أن 5 مشروعات استكشافية في ليبيا سيجرى العمل عليها خلال عام 2024، معتبرًا أنها ستكون ركيزة البلاد صوب تحقيق هدف زيادة إنتاجها النفطي، وتستهدف أنشطة التنقيب والاستكشاف، أحواض سرت ومرزاق وغدامس. وتستعد ليبيا لإطلاق جولة تراخيص للنفط والغاز في عام 2024،

وستكون هذه هي الأولى منذ عقدين تقريبًا، وتدعم الهدف الوطني المتمثل بإنتاج أكثر من مليوني برميل يوميًا من النفط.

وفي هذا السياق، أشار المحلل الاقتصادي "وئام المصراتي"، إلى أن توفير الأموال المطلوبة للمؤسسة الوطنية للنفط وفتح جولات جديدة لاستكشاف النفطي سيسهمان في استقرار الدينار، لأن النفط المورد الأساسي للعملة الصعبة في البلاد. وقال لـ"لعربي الجديد" إن الاقتصاد الليبي ريعي يعتمد على سلعة واحدة وهي النفط، وفتح أبواب جديدة للاستثمار النفطي سيعطي انطباعًا جيدًا للشركات الاستثمارية للعودة والعمل في ليبيا بعد الاستقرار الأمني.

وفي سياق متصل، قالت منظمة "أوبك"، إن إنتاج النفط الليبي سجل أكبر زيادة في الإنتاج على المستوى الشهري إفريقياً، متخطيةً نيجيريا أكبر منتج بالقارة. ووفقا لتقرير نشرته المنظمة، فقد ارتفع إنتاج ليبيا على أساس شهري إلى 1.167 برميل نفط يومياً في فبراير، مقابل 1.023 مليون برميل يومياً في يناير الماضي، بزيادة يومية تقدر بـ144 ألف برميل. ووفقا للتقرير، بلغ إنتاج نيجيريا في فبراير 1.476 مليون برميل يومياً مقابل 1.429 مليون برميل يومياً في يناير، بزيادة يومية بلغت 47 ألف برميل فقط. وبلغ إجمالي إنتاج أوبك في فبراير 26 مليون و571 ألف برميل يومياً، بزيادة 203 آلاف برميل يومياً عن يناير حين سجل الإنتاج 26 مليون و368 ألف برميل يومياً.

كما كشفت مصادر من المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي لـ"العربي الجديد"، أن الإيرادات النفطية المتوقعة للعام 2024 ستصل إلى 23.7 مليار دولار في حال استمرار الإنتاج ما بين 1.2 مليون برميل و1.1 مليون برميل في اليوم من النفط. وأشارت المصادر إلى أن الإيرادات النفطية بدأت في التحسن هذا العام، وأن هدف رفع الطاقة الإنتاجية إلى المعدلات الطبيعية، أي 1.5 مليون برميل يوميًا سوف يتحقق خلال

عام 2025، وذلك في حال عدم حصول أي اضطرابات. وقال المحلل الاقتصادي "على الرفيعي"، إن ارتفاع الإيرادات النفطية للعام 2023 هي إشارات إيجابية بشأن الوضع الاقتصادي في حال عدم تكرار الإغلاقات في الحقول والمرافق النفطية ومنها حقل الشرارة النفطي الذي تم غلقه في مطلع العام، وأيضاً الإقفال الجزئي لميناء مليئة للغاز غرب البلاد. وأوضح أن ليبيا تحتاج إلى أسعار للنفط ما بين 75 و77 دولارًا للبرميل من أجل ارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام الحالي.

وتمتلك ليبيا أكبر احتياطي في أفريقيا من النفط بـ48 مليار برميل، يمثل 39% من حجم احتياطي أفريقيا. ويعتمد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي بشكل شبه كلي في تسيير النشاط الاقتصادي، إذ يشكل نحو 68% من هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم صادراته بما لا يقل عن 96% من إجمالي الصادرات الكلية للبلاد، ثم إن إيراداته تساهم بتمويل ما يقارب 90% من إجمالي الإيرادات العامة. وشهد قطاع النفط في ليبيا خلال السنوات الماضية عدة إغلاقات للعديد من الحقول والموانئ، من قبل مجموعات مدنية وعسكرية تحت عناوين مختلفة، وعلى رأسها التقاسم العادل للإيرادات.

3. المصرف المركزي

استجابة لطلب الكبير.. عقيلة يُصدر قرارا بفرض رسم على العملات الأجنبية

دعا محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير"، رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" إلى تعديل سعر صرف الدولار، واقترح أن يكون سعر الصرف ما بين 5.95 و6.15 دينار للدولار، بعد فرض ضريبة نسبتها 27 في المئة. يأتي ذلك في خضم تصاعد الخلاف بين محافظ مصرف

ليبيا ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة". وقال الكبير إن سعر الصرف الجديد يطبق على كافة الأغراض ما عدا القطاعات السيادية والخدمية الممولة من الخزينة العامة. ووفق نص الخطاب الموجه إلى رئيس مجلس النواب، فإن الدافع إلى تعديل سعر الصرف هو ما يواجهه المصرف من صعوبة في توفير احتياجات السوق من النقد الأجنبي وتزايد حجم الإنفاق العام.

وبلغ متوسط سعر صرف الدولار، في 5 مارس 2024، في الأسواق الرسمية 4.8301 دينار، وبهذا يكون قد سجل انخفاضاً جديداً، بينما واصل ارتفاعه في السوق الموازية، حيث بلغ الدولار الواحد 7.420 دينار في طرابلس و7.440 دولار في بنغازي.

وقال رئيس حكومة الوحدة إن نفقات الحكومة من الإيرادات المخصصة خلال ثلاث سنوات بلغت 19 مليار دولار، شملت إنشاء وصيانة الطرق والمدارس وصيانة المستشفيات وتهيئتها، ومشاريع الآبار لتوفير وإيصال المياه إلى بعض المناطق، وكذلك إنشاء وصيانة المراكز الإدارية، وغير ذلك من استئناف العمل للمشروعات المتوقفة. واتهم الدبيبة محافظ المصرف المركزي بالكذب، وقال "يكذبون عليكم ويقولون إننا صرفنا 400 مليار، ووزارة المالية ستنظم ندوة لتوضح الحقيقة"، مشيراً إلى أن حكومته خصصت 7.8 مليار لوزارة النفط، لتغطية المديونيات خلال السنوات السابقة، إضافة إلى تخصيص 1.8 مليار لقطاع الكهرباء ومليار دينار و977 مليونا لتوريد الأدوية إلى كافة المستشفيات.

وأبدى الدبيبة استعداد حكومته للتعاون مع الصديق الكبير لوقف نزيف تهريب الأموال، واعتبر أن الإشاعات التي تتحدث عن إفلاس البلاد مجرد افتراءات باطلة، هدفها الإبقاء على الوضع الراهن ومحاربة مشروعات التنمية والإعمار، مردفا أن المصرف المركزي سيّل أكثر من 55 مليار دولار لصالح المصارف التجارية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بنسبة 74 في المئة من العملة الصعبة التي دخلت المصرف. وقال إن "على من يريد أن يعرف أين ذهبت الفلوس، أن يتفقد الاعتمادات وأين ذهبت، فهذا أمر واضح"، مشيراً إلى أن هناك خللاً حادثا، و"أعتقد أن الخلل مركزه الرئيسي هذه الاعتمادات، ونريد التعاون مع المصرف لمعرفة هذا الخلل".

وجاءت تصريحات الدبيبة خلال إشرافه، في 5 مارس الماضي، على اجتماع مجلس الوزراء، كأول رد علني مباشر على خطاب توجه به إليه محافظ المصرف المركزي الأسبوع الماضي، تضمن تساؤلاً عن كيفية زيادة الرواتب والمنح التي أعلن عنها في احتفالات 17 فبراير، في ظل تراجع حجم الإيرادات المتوقعة للعام 2024 إلى مستوى 115 مليار دينار. وقال الكبير في خطاب بعث به إلى الدبيبة، إن التوسع في الإنفاق قد يرضي بعض الفئات على المدى القصير ولكنه يتنافى مع مبادئ الاستدامة المالية وضمان حقوق الأجيال المقبلة، وهو ما تتطلبه الإدارة الرشيدة للمال العام. ودعا الكبير إلى وقف الإنفاق الموازي الذي قال إنه "مجهول المصدر"، وإقرار ميزانية موحدة لليبيا، وترشيد الإنفاق بما يحافظ على احتياطيات الدولة وحقوق الأجيال المقبلة، مقترحاً تنويع مصادر الدخل، وأن تكون أولوية الإنفاق للاستثمار في التنمية المباشرة.

وطالب رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب "أسامة حماد"، كل الجهات القضائية والمحاسبية والرقابية بالإسراع لوضع ما تضمنه كتاب محافظ مصرف ليبيا المركزي الموجه لرئيس حكومة الوحدة الوطنية -والذي تحدث فيه عن أسباب ارتفاع النقد الأجنبي- تحت مظلة المحاسبة والتحقيق مع كل من أجرم في حق الشعب الليبي وأجياله القادمة. وشدد حماد، خلال بيان باسم حكومته، على ضرورة الكشف عن ماهية الجهة التي تتولى الإنفاق مجهول المصدر، الذي تحدث عنه الصديق الكبير في خطابه للدبيبة.

وأشار بيان حماد إلى أن ممارسات حكومة الوحدة الوطنية التي وصفها بـ "منتهية الولاية" خاطئة وتسببت في تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، وإلحاق الضرر البليغ بالاقتصاد الوطني، علاوة على تسببها في ارتفاع أسعار النقد الأجنبي مقابل العملة المحلية، بحسب وصفه.

وفي المقابل، قال حماد إن حكومته كانت ومازالت تعمل وفق التشريعات النافذة، ملتزمة بقانون اعتماد الميزانية العامة للدولة الصادر عن مجلس النواب. ولفت بيان حكومة حماد إلى أن الردود التي أطلقها الدبيبة، والتي مفادها أن الخلل الذي ضرب الاقتصاد الليبي مرده الاعتمادات المصرفية "ما هي إلا حجج واهية للتنصل من

المسؤولية". ودعا حماد المصرف المركزي لعدم التنصل من المسؤولية عما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية من تردي في كافة المجالات، كونه الجهة التي تتولى تنفيذ أوامر الصرف الصادرة من وزارة مالية حكومة الوحدة الوطنية.

واستجابةً لطلب الكبير، أصدر عقيلة صالح، في 14 مارس، القرار رقم 15 لسنة 2024، والقاضي بفرض رسم على سعر الصرف الرسمي للعملات الأجنبية بقيمة 27% لكل الأغراض، مع إمكانية تخفيض السعر خلال فترة سريان القرار من تاريخ صدوره حتى نهاية العام الحالي 2024. ونص القرار على أن يستخدم الإيراد المتحقق من الرسم الضريبي لتغطية نفقات المشروعات التنموية إذا دعت الحاجة لذلك، أو يضاف إلى الموارد المخصصة لدى مصرف ليبيا المركزي لسداد الدين العام بموجب قرار مجلس النواب رقم 30 لسنة 2023. وكلف رئيس مجلس النواب محافظ المصرف المركزي بتنفيذ القرار وتوفير العملة الأجنبية في كل المصارف بالبلاد.

وأثار قرار عقيلة صالح حالة من الانزعاج في أوساط كثيرة بالبلاد، دفعت عدداً من النواب إلى التهديد باللجوء إلى القضاء لوقف القرار، بعدما عدّوه "غير مدروس، ومجحفاً بحق المواطن البسيط". وتقدم النائب الأول لرئيس مجلس النواب "فوزي النويري"، جبهة الرافضين للقرار، ووصفه بأنه "باطل تأسيساً وإصداراً"، معلناً براءته منه ومن تبعاته الخطيرة ونتائجه الكارثية، وقال إنه "صدر تحت ضغط وتدخلات وإملاءات دول أجنبية من خلال سفرائها". وأضاف أن "تدمير قيمة العملة الرسمية جريمة موصوفة الأركان بالقانون، ويجب وقفها ومحاسبة مرتكبيها أمام القضاء". ولم يقتصر الأمر على النويري فحسب، بل طالب 29 عضواً بمجلس النواب صالح بسحب قراره، مهددين باللجوء إلى القضاء لوقفه في حال عدم العدول عنه. والقرار الذي وصفه النواب الـ29 بـ"المجحف"، عدّوه "تجاوزاً لصلاحيات رئيس مجلس النواب المخولة له وفق القانون رقم 4 لسنة 2014، بشأن اللائحة الداخلية للمجلس، إذ لا يمكن فرض ضريبة إلا بقانون يصدر عن عموم المجلس".

وعبر أستاذ الاقتصادي الليبي "عطية الفتيوري"، عن أسفه لصدور هذا القرار، وقال إنه "بهذه الضريبة، فإن سعر الدولار الرسمي من المصرف التجاري سيكون في حدود 6.15 دينار، أما سعر الدولار في السوق السوداء فلا يعلمه إلا الله"، مبدياً استغرابه من

القرار، قائلاً: "لا نرى سبباً أو هدفاً لفرض هذا الرسم في الوقت الحاضر؛ اللهم إلا إذا كان الهدف هو جمع 12 مليار دينار من جيوب المواطنين بنهاية هذا العام". كما دعا الفيتوري إلى الاستعداد لموجة جديدة في ارتفاع الأسعار والخدمات، وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية، وهو الأمر الذي أوضحه اختصاصيون في جامعة بنغازي لرئيس المجلس، لكن القرار صدر.

الكبير يبحث مع مبعوث فرنسا توحيد المصرف وإقرار ميزانية 2024

خلال اجتماع عُقد في باريس، في 11 مارس 2024، بحث محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير" مع مستشار الرئيس الفرنسي ومبعوثه الخاص إلى ليبيا "بول سولير"، عددًا من الملفات الاقتصادية والمالية الرئيسية في البلاد. وفي حضور السفير الفرنسي لدى ليبيا "مصطفى مهراج" وعدد من المسؤولين، ناقش الاجتماع آخر مستجدات جهود توحيد مصرف ليبيا المركزي، وإقرار ميزانية موحدة لسنة 2024 بالتعاون مع اللجنة المالية بمجلس النواب والجهات المعنية الأخرى. وذكر بيان للمركزي أن الكبير تطرق إلى رؤية المصرف المركزي في ترشيد الإنفاق بما يضمن الاستقرار المالي والاستدامة المالية للدولة، فضلاً عن الإجراءات المزمع اتخاذها حيال العملة مجهولة المصدر وتأثيرها على سعر الصرف في السوق الموازية. ومن جانبه، أكد المبعوث الفرنسي على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه فرنسا في دعم جهود مصرف ليبيا المركزي لمعالجة الملف الاقتصادي والمالي في البلاد.

وفي نفس اليوم، 11 مارس، بحث الصديق الكبير، مع مسؤولين بالبنك المركزي الفرنسي، سبل تعزيز العلاقة بين المصرفين ودعم جهود مصرف ليبيا في تطوير القطاع المصرفي وتقوية نظام الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وخلال

اللقاء الذي عقد بمقر البنك المركزي الفرنسي في باريس، تم بحث عدة محاور رئيسية، بما في ذلك التقدم المحرز في مبادرات التقنيات المالية، ونتائج توحيد مصرف ليبيا المركزي، وأهمية تشجيع القطاع الخاص، حسبما ذكر بيان لمصرف ليبيا المركزي. وأكد الجانبان على أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بين المصرفين المركزيين لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في مختلف المجالات المصرفية والمالية.

مطالب برلمانية بتغيير مجلس إدارة المصرف المركزي

طالب 34 برلمانياً ليبياً، على رأسهم فوزي النويري وعبد السلام نصية وعمار الأبلق، في بيان أصدروه في 6 مارس 2024، بتعيين مجلس إدارة جديد لمصرف ليبيا المركزي، مشيرين إلى إمكانية التوافق مع المجلس الأعلى للدولة حول منصب المحافظ. وطفت على السطح خلال الأسبوع الحالي خلافات حادة بين محافظ المصرف "الصديق الكبير" ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، وصبّت هذه الخلافات لصالح جبهة شرق ليبيا، بحسب متابعين .

وكان الكبير قد وجه خطاباً إلى الدبيبة، بشأن توسعها في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي تلقفه أنصار الجبهة المناوئة للدبيبة بالترحيب. وتعاطياً مع الخطاب الصادر عن الكبير، دعا النواب الـ 34 إلى تشكيل فريق من الخبراء الليبيين لدراسة الأزمة المالية، مع إلزام الجهات كافة بتوفير البيانات المطلوبة للخروج بحلول حقيقية، لا يكون المواطن هو الحلقة الأضعف فيها. وحمل الأعضاء المسؤولية الكاملة لمحافظ المصرف المركزي فيما آل إليه الوضع الاقتصادي في البلاد، بصفته المسؤول عن إدارة السياسة النقدية بالتنسيق مع السياسة المالية والتجارية، ووفقا للسياسة العامة

للدولة، ورأوا أنه مشارك في التوسع بالإنفاق، وزيادة عرض النقود، وكل الإجراءات التي أوصلت إلى الوضع الاقتصادي الصعب.

تقرير عن احتياطيات الذهب في الدول العربية

تقدر احتياطيات الذهب في الدول العربية بنحو 1555.3 طن من إجمالي 35 ألفاً و927 طناً حول العالم. وتهيمن السعودية على النصيب الأكبر من احتياطيات المعدن الأصفر في المنطقة العربية، وتستحوذ المملكة وأربعة بلدان أخرى على نحو 68 في المئة من احتياطيات الذهب في الدول العربية، وفقاً لبيانات مجلس الذهب العالمي الصادرة في مارس 2024 .

تستحوذ السعودية على إجمالي 323.1 طن، ويشكل الذهب نحو 4.2 في المئة من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للمملكة. ويتكون الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي السعودي من الذهب، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، واحتياطيات بالعملات الأجنبية. ويمتلك لبنان ثاني أكبر احتياطيات من الذهب في الدول العربية بإجمالي 286.8 طن، ويمثل الذهب أكثر من 54 في المئة من إجمالي الاحتياطيات في البلاد.

وتمتلك الجزائر 173.6 طن من الذهب، تحتل بها المرتبة الثالثة عربياً، وتمثل نحو 14.26 في المئة من إجمالي احتياطياتها الأجنبية. ولدى العراق 142.6 طن من احتياطيات المعدن الأصفر، تمثل 8.3 في المئة من إجمالي الاحتياطيات لدى البنك المركزي، وبتلك الاحتياطيات، يحتل العراق المرتبة الثلاثين عالمياً والرابعة عربياً. وتمتلك مصر خامس أكبر احتياطيات ذهب بين الدول العربية، تصل إلى 126.2 طن، تمثل أكثر من 24 في المئة من مكونات الاحتياطي الدولي لديها.

أما ليبيا فيمثل الذهب نحو 10.43 في المئة من إجمالي الاحتياطيات في بنكها المركزي، حيث تمتلك 116.6 طن من احتياطيات الذهب، تحتل بها المرتبة الرابعة إفريقياً والسادسة عربيا. وتمتلك قطر 101 طن من احتياطي الذهب، تشكل نحو 13 في المئة من إجمالي الاحتياطيات لديها. وفي المرتبة الثامنة عربياً والرابعة والأربعين عالمياً، جاءت الكويت التي تمتلك 79 طناً من احتياطي الذهب، ويمثل نحو 9.18 في المئة من إجمالي احتياطياتها الدولية. وتمتلك الإمارات 74.5 طن من احتياطيات الذهب، تحتل بها المرتبة التاسعة عربياً، وتشكل تلك الاحتياطيات نحو 2.7 في المئة من إجمالي الاحتياطيات لديها. وفي المرتبة العاشرة عربياً، جاءت الأردن التي تتمتع باحتياطيات من الذهب تصل إلى 74.3 طن، تمثل 25.7 في المئة من إجمالي الاحتياطيات لديها.

وبلغت مشتريات البنوك المركزية العربية 54.8 طن من الذهب في عام 2023، تصدرها المركزي الليبي بنحو 30 طناً، وتلاه المركزي العراقي الذي اشترى 12.3 طن. وعالمياً تصدرت الولايات المتحدة بأكثر من 813 طناً من احتياطيات الذهب في العالم، تلتها ألمانيا وإيطاليا. ويمثل الذهب عنصراً مهماً في احتياطيات البنوك المركزية بسبب خصائصه المتعلقة بالسلامة والسيولة والعائد، وتمتلك البنوك المركزية حول العالم نحو خمس إجمالي الذهب الذي تم استخراجه عبر التاريخ.

الدولة	احتياطيات الذهب "بالطن"	النسبة من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية \ %
السعودية	323.1	4.2
لبنان	286.8	54
الجزائر	173.6	14.26
العراق	142.6	8.3
مصر	126.2	24
ليبيا	116.6	10.43

قطر	101	13
الكويت	79	9.18
الإمارات	74.5	2.7
الأردن	74.3	25.7

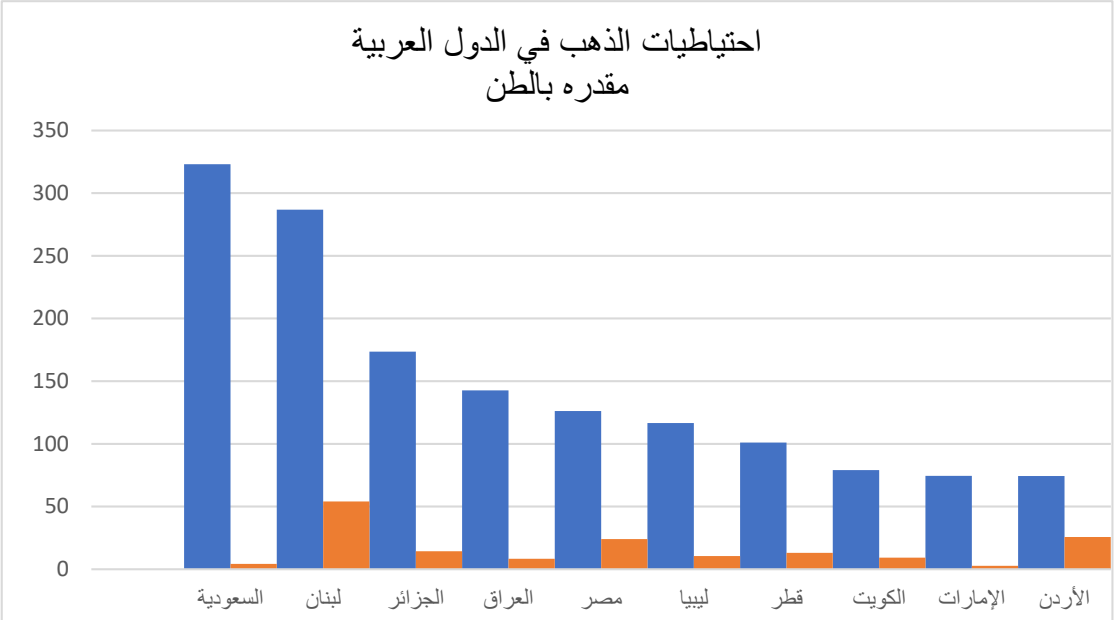

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الأول من شهر مارس 2024:

- بالنظر لتطورات الملف الاقتصادي في هذه الفترة يبرز المؤشر المركزي الذي يطغى على كل القطاعات في الدولة الليبية، وهو استمرار الانقسام السياسي في البلاد، وما يصاحبه من وجود أزمة بنيوية عميقة تنخر في مؤسسات الدولة وفي تعاطيها مع بعضها البعض. إذ أن الأزمة الليبية لا تقتصر فقط على توجهات حزبية أو فردية أو جماعاتية أو مناطقية، بل تمتد لأزمة المؤسسات التي انتقل إليها الصراع في علاقاتها مع بعضها البعض، وهو ما يبرز حالياً في علاقة رئيس حكومة الوحدة الوطنية بمحافظ المصرف المركزي. فضلاً عن الخلاف القديم والذي ما زال قائماً بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة. بل امتدت الخلافات

داخل المؤسسة الواحدة، كما هو الحال بين رئيس مجلس النواب ونائبه الأول فضلاً عن عدد آخر من النواب.

إن هذه الأزمات الفرعية تعقد بشكل أكبر المأزق الليبي الداخلي والأزمة السياسية الأكبر المتمثلة في الانقسام السياسي والحكومي في البلاد، كما أنها تعرقل أي تقدم في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية المقترحة، فضلاً عن تحقيق المستهدف من الانتاج النفطي في السنوات المقبلة، هذا بجانب عرقلة الخطط السياسية المتمثلة في إجراء الانتخابات وإنهاء المرحلة الانتقالية الحالية.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

دعم الإدارة المحلية والأسعار تتصدر مباحثات الدبيبة وشكشك

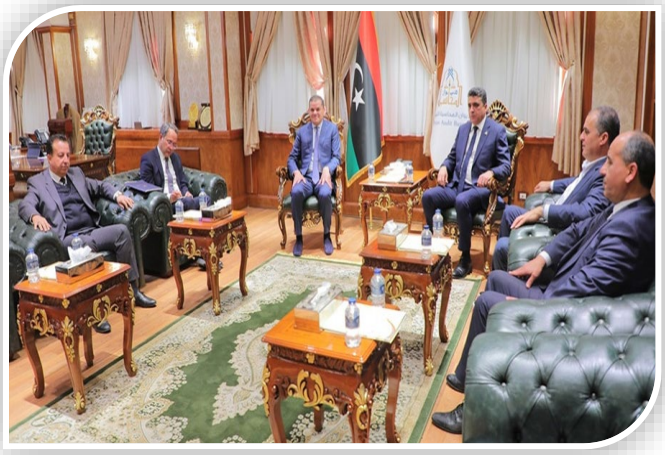

بحث رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة" مع رئيس ديوان المحاسبة "خالد شكشك"، في 4 مايو 2024، تنفيذ عدد من الموضوعات الخدمية والمعيشية، وفي مقدمتها تنفيذ المشروعات التنموية وملف المحروقات وملف ضبط الأسعار. ووفق الديوان والحكومة، فقد تناول الاجتماع أهمية دعم المشروعات التنموية واستكمالها،

وفق الجداول الزمنية المعتمدة. وشدد رئيس الديوان على ضرورة دعم الإدارة المحلية، وتقديم الخدمات وإقامة المشروعات على المستوى المحلي، بما يؤدي إلى التخفيف من حدة المركزية ويصل إلى إنهائها.

كما ناقش الاجتماع ملف المحروقات، مستعرضا النتائج التي توصلت إليها اللجنة، وفي مقدمة ذلك الكميات المستخدمة في توليد الكهرباء وتشغيل المصانع واستهلاك المواطنين. وبحسب الديوان، فقد اتفق الطرفان على ضرورة وضع ضوابط لتنظيم استخدام المحروقات وضرورة ضبطها. كما بحث الاجتماع ملف ضبط الأسعار، وجرى الاتفاق على ضرورة تفعيل وزارة الاقتصاد والتجارة وجهاز الحرس البلدي في مراقبة وضبط الأسعار، للقضاء على المضاربة وتفادي استغلال الشهر الكريم في ارتفاع الأسعار.

كما وجه الدبيبة في اجتماع آخر مع وزارة الاقتصاد، اللجنة الاقتصادية الأمنية وجهاز الحرس البلدي، بضرورة متابعة السلع المدعومة من الحكومة، بهدف استقرار السوق وبيعها وفق الأسعار المعتمدة. وأكد رئيس الحكومة أن نتائج عمل اللجنة بدأت تسهم في توفير السلع واستقرار أسعارها. من جانبه، أكد وزير الاقتصاد بحكومة الوحدة "محمد الحويج" توفر السلع الأساسية في كافة المناطق. وأشار الحويج إلى وجود 45 سلعة أساسية بأسعار مخفضة ومناسبة.

وأكد الوزير أن العمل متواصل لمتابعة الشركات الموردة والمصانع المحلية من خلال اللجنة الاقتصادية الأمنية، للتأكد من الكميات الموردة أو المصنعة وآلية توزيعها وأسعار التوريد وهامش الربح المتاح. وأوضح الحويج أن التنسيق مع جهاز الحرس البلدي والأجهزة الضبطية المختلفة متواصل للقضاء على المضاربة في الأسعار.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

جهود حل الأزمة الليبية وإنهاء المرحلة الانتقالية

أعلنت السفارة الإيطالية في ليبيا عن دعمها للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية بمبلغ مليون يورو، وذلك من خلال مشروع "بيبول" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. جاء ذلك خلال مراسم توقيع اتفاقية الدعم التي أقيمت في 3 مارس 2024، بحضور رئيس مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات "عماد السايح". وطبقا للمفوضية، فقد وقع الاتفاقية عن جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممثل المقيم للبرنامج في ليبيا "كريستوفر ليكر"، فيما وقّع عن جانب الحكومة الإيطالية سفيرها لدى ليبيا "جاندوكا ألبريني". حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى توفير الدعم الفني والاستشاري للمفوضية، بإشراف بعثة الأمم المتحدة، من أجل الرفع من مستوى جاهزيتها وتذليل الصعوبات أمام مشاركة الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات المهمشة في العملية الانتخابية.

وفي 4 مارس، التقى رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، بمقر المجلس، السفير الفرنسي لدى ليبيا "مصطفى مهراج". وناقش الطرفان المستجدات السياسية في ليبيا والملفات التي تهم البلدين، وكيفية الخروج من حالة الانسداد السياسي عبر خلق توافقات بين الأطراف السياسية الفاعلة في ليبيا، للمضي قدماً نحو الانتخابات البرلمانية والرئاسية. كما أجرى المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي" مكالمة هاتفية مع رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح".

بحث الجانبان خلالها سُبل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تمهد الطريق نحو إجراء انتخابات عامة في ليبيا. وبعد انتهاء اجتماع القاهرة الثلاثي بين تكالة وعقيلة والمنفي في 10 مارس الماضي، بحث الأخير مع المبعوث الأممي، نتائج

الاجتماع. وعقب لقاءه المنفي، قال باتيلي: "أعربت عن امتناني للرئيس المنفي، وأخذت علما بالبيان الرسمي الصادر عن الاجتماع. وقررنا متابعة النتائج التي تمخض عنها الاجتماع".

وفي 10 مارس، التقى عبد الله باتيلي، في مقر البعثة بطرابلس، مع وفد مشترك من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. ونقلت البعثة الأممية عن باتيلي قوله، إنه ناقش مع الوفد خلال اللقاء التوافق الذي تم التوصل إليه في اجتماع تونس وتفاصيل الخطوات التالية التي ينوي أعضاء المجلسين القيام بها. وأضاف باتيلي أنه عبَّر للمجتمعين عن تقديره لجهودهم، وجدد التأكيد على موقف الأمم المتحدة الداعي إلى التوصل إلى اتفاق أوسع لتشكيل حكومة موحدة، من شأنها أن تسير بليبيا إلى الأمام بإجراء انتخابات وطنية شفافة وشاملة في أقرب وقت ممكن.

وفي بيان مشترك بمناسبة بداية شهر رمضان، دعت بعثة الاتحاد الأوروبي وسفارات الدول الأعضاء لدى ليبيا، القادة الليبيين إلى قبول دعوة المبعوث الأممي للاجتماع دون مزيد من التأخير، لمناقشة وحل جميع العقبات العالقة التي تمنع المواطنين من إعادة الشرعية إلى المؤسسات من خلال الانتخابات الوطنية. وحث البيان جميع الأطراف الليبية على العمل بروح الشهر الفضيل، وإطلاق سراح كافة المعتقلين تعسفًا، كبادرة حسن نية، لافتاً أن هذا الشهر يمثل فرصة لتنحية الخلافات جانباً وإحراز تقدم في المصالحة الوطنية والوحدة.

وفي 12 مارس، التقى سفيرا الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا "نيكولا أورلاندو" ودولة الإمارات في ليبيا "محمد الشامسي"، في تونس، لمناقشة واستعراض الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. وقال أورلاندو إنه تم الاتفاق على أن الأزمة الحالية في ليبيا لا يمكن حلها إلا بدعم وساطة المبعوث الأممي لإجراء الانتخابات الوطنية.

ترحيب عربي بالطاولة الثلاثية التي جمعت المنفي وتكالة وعقيلة بالقاهرة

عقد رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكالة" ورئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" ورئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، جلسة مشاورات ثلاثية في مقر الجامعة العربية في القاهرة، بدعوة من الأمين العام "أحمد أبو الغيط"، في 10 مارس 2024، اتفقوا خلالها على وجوب تشكيل حكومة ليبية موحدة تقود لإجراء الانتخابات، وتوحيد المناصب السيادية بما يخدم الليبيين. وأعلن الرؤساء الثلاثة في بيان عقب الاجتماع اتفاقهم على عقد جولة ثانية من المشاورات بشكل عاجل، لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، موضحين أن الجميع متفقون على سيادة ليبيا ووحدة أراضيها ورفض أي تدخل أجنبي في شؤونها. كما اتفق المجتمعون على تشكيل لجنة فنية لمناقشة وحل بعض الاشكاليات التي تعيق تحقيق تقدم في المسار السياسي الليبي.

وفي مؤتمر صحفي عقب المشاورات الثلاثية قال المنفي "ندعم أي توافق يحدث بين الأطراف السياسية للوصول إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وهذا مطلب مهم للشعب الليبي"، معتبرا أن لقاء اليوم بداية مهمة لتيسير الحوار الليبي بما يرتقي لطموح الشعب الليبي. ودعا المنفي بقية الأطراف الليبية للقبول بهذا التوافق، وما تم التوصل إليه.

من جهته قال عقيلة صالح، إن القاعدة الدستورية وقوانين الانتخابات المتفق عليها وسيلة للوصول إلى دولة مستقرة عبر انتخاب رئيس الدولة و البرلمان، مؤكدا أن الانتخاب هو الحل وهناك قبول ليبي ودولي لهذا الأمر. ولفت صالح إلى أن المشاركين متفقون على أنه "لا تهميش لأحد ولا استبعاد لأحد"، وكل من تنطبق عليه الشروط القانونية شريك ويحق له المشاركة و صندوق الانتخاب هو الحكم.

بدوره قال تكالة إن الحوار تطرق للمواضيع السياسية و ما يعترضها من عقبات و القاعدة الدستورية، و الاعتراضات على قوانين الانتخابات، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية لحلحلة هذه القضايا، مشيراً إلى أن النقاش تطرق أيضا لبعض القضايا الاقتصادية و الجميع متفقون على وضع حد للتضخم. وأكد منسق اللقاء أبو الغيط، أن أجواء اللقاء بين الرؤساء الثلاثة كانت إيجابية للغاية، والبيان الصادر في ختام اللقاء يؤكد هذا الأمر. وأشار أبو الغيط إلى أن ليبيا تحتاج لهذا النوع من اللقاءات، وأنه إذا تم تطبيق النقاط المتفق عليها، فإن ذلك كفيل بأن تعود ليبيا إلى دورها و فاعليتها ومساهمتها في محيطها العربي، مؤكداً أنه سيكون هناك اجتماع آخر حتماً، لأن ليبيا تحتاج للحوار باستمرار حتى تصل إلى الاستقرار.

وقد رحبت دول البحرين والأردن واليمن ومصر والسعودية والكويت والإمارات بنتائج اجتماع القاهرة. كما أبدى المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي" ترحيبا ضمنياً بالاجتماع أيضا، بعد لقائه المنفي الذي أطلعه على نتائج الاجتماع، ليعلن باتيلي أنه سيتابع تنفيذ ما تمخض به الاجتماع. كما نفى "حسام زكي" الأمين العام المساعد للجامعة العربية، تعمد إقصاء أو عدم دعوة "عبدالحميد الدبيبة" رئيس حكومة الوحدة الوطنية إلى الاجتماع. وقال زكي إن الجامعة العربية لم تتدخل في مداولات الاجتماع، كما لم تتدخل في صياغة بيانه الختامي، لافتاً إلى أن دورها اقتصر على الاستضافة والترتيب لعقد الاجتماع.

ودافع زكي عن الاجتماع وأهميته في تقريب وجهات النظر بين الأفرقاء الليبيين، كما رفض التقليل من نفوذهم الأدبي والسياسي في البلاد.

حراك متجدد نشط للمبعوث الأمريكي في الأزمة الليبية

عقد المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا "ريتشارد نورلاند" رفقة القائم بأعمال السفارة الأمريكية "جيرمي برنت" عدد من اللقاءات مع بعض الفرقاء الليبيين والفاعلين الإقليميين والدوليين في الأزمة الليبية.

ففي 5 مارس 2024، التقى نورلاند بالنائب العام "الصديق الصور" بالعاصمة طرابلس.

وقال نورلاند: "تباحثنا أنا و القائم بالأعمال برنت مع النائب العام في التعاون الأمريكي-الليبي في مجال دولة القانون والعدالة الجنائية، وهي عناصر رئيسية لضمان استقرار ليبيا على المدى الطويل ودعم مستقبلها الديمقراطي".

وفي نفس اليوم، شدد المبعوث الأمريكي، خلال لقائه مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة" على أهمية تشكيل حكومة تصريف أعمال لإزاحة العقبات أمام إجراء انتخابات عامة في البلاد.

وخلال لقاءه السفير الياباني لدى ليبيا "شيمورا إيزورو"، في نفس اليوم أيضاً، قال المبعوث الأمريكي إن لدى الولايات المتحدة واليابان أهداف مشتركة في ليبيا، تتمثل في تعزيز التقدم على المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وفي 6 مارس عقد عدة لقاءات، حيث اجتمع نورلاند بالمبعوث الأممي "عبد الله باتيلي". حيث جدد دعم بلاده لجهود باتيلي. ودعا نورلاند وبرنت كل الفاعلين المؤسساتيين إلى المشاركة في الحوار، لحل العوائق المتبقية التي تقف أمام إجراء الانتخابات.

كما التقى نورلاند برئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكالة"، بمقر المجلس بطرابلس. وحسب المكتب الاعلامي للمجلس، جرى خلال اللقاء بحث جوانب الأزمة

السياسية الليبية ومبادرة المبعوث الأممي، والجهود الرامية لدعم المسار الديمقراطي والاستقرار وإنجاح العملية الانتخابية.

وفي لقائه مع رئيس مؤسسة النفط "فرحات بن قدارة"، أكد نورلاند على دعم الولايات المتحدة للجهود الرامية إلى ضمان استقرار إنتاج النفط والغاز في ليبيا والاستثمار في هذا القطاع الحيوي. كما أكد نورلاند أنه بحث مع وزير الحكم المحلي بحكومة الوحدة الوطنية "بدرالدين التومي"، الدعم الأمريكي لبرنامج إعادة إعمار مرزق الواقعة في الجنوب الغربي للبلاد.

وفي 7 مارس، التقى نورلاند بالنائبان بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني" و"عبدالله اللافي"، حيث رحبا بأي مبادرة سياسية جامعة في إطار البعثة الأممية، تمكن من إجراء الانتخابات، وإنهاء الانقسام السياسي. كما تناول النائبان مع نورلاند مستجدات ملف المصالحة الذي وصل مراحل متقدمة. كما أكد نورلاند استمرار دعم بلاده لجهود المجلس الرئاسي التي تهدف لتحقيق الاستقرار، ولجهود عقد المؤتمر الجامع خلال هذا العام.

وفي نفس اليوم، أكد وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، خلال لقائه مع المبعوث الأمريكي، استعداد وزارته لتأمين وحماية العملية الانتخابية في ليبيا، داعياً إلى ضرورة انتخاب حكومة موحدة تتولى مقاليد الحكم وتنهي الانقسام السياسي والمراحل الانتقالية.

كما التقى نورلاند، في نفس اليوم أيضاً، السفير التركي لدى ليبيا "كنعان يلماز". وقال نورلاند: "سعدت بلقاء السفير يلماز اليوم لمناقشة أفضل السبل التي يمكن بها للولايات المتحدة وتركيا دعم العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة و تعزيز المسارات الأمنية والاقتصادية في ليبيا".

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الأول من شهر مارس 2024:

يعد المؤشر السياسي الأبرز في هذه الفترة، وهو ليس بجديد، هو حجم الزخم والحراك الكبير من قبل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية لإحداث اختراق في الأزمة الليبية، بهدف تسريع العملية الانتخابية وإنهاء المرحلة الانتقالية التي طال أمدها.

والملاحظ في هذا السياق تعدد مسارات الحل والوساطة، فهناك جهود المبعوث الأممي، وجهود السفراء الأجانب، بالأخص في هذه الفترة دور المبعوث الأمريكي الخاص، وجهود الجامعة العربية. هذا التعدد يعبر عن حجم وعمق الأزمة الليبية ومدى تعقيدها، وتشير لمدى الفشل الذي مُني به المبعوث الأممي في تحريك الأزمة، ليس فقط في إنهاء الأزمة بالكلية، بل حتى في قدرته على دفع الفرقاء الليبيين لمجرد حضور الاجتماع الخماسي الذي دعى إليه منذ فترة طويلة.

وبدون ضغوط دولية حقيقية، سيظل دور المبعوث الأممي محدوداً وغير فاعل. فهل ترغب الولايات المتحدة في إبراز فشل باتيلي بهدف تصعيد نائبته الأمريكية "ستيفاني خوري"، المعينة جديداً، كمبعوثة أممية خلفاً لباتيلي، بحيث تعطي فاعلية أكبر للدور الأمريكي في الملف الليبي، في ظل تصاعد النفوذ الروسي في ليبيا؟

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

المنفي يبحث مع الرئيسين الجزائري والتونسي أوضاع المنطقة المغاربية

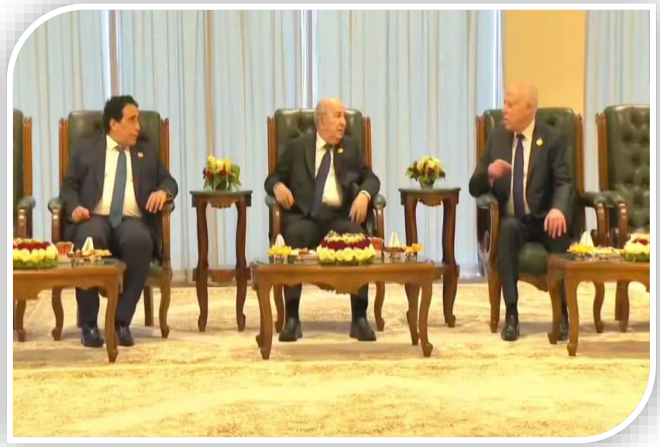

وصل رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في الأول من مارس 2024، للعاصمة الجزائرية، وذلك للمشاركة في القمة السابعة لمنتدى البلدان المصدرة للغاز. وعلى هامش المنتدى، عقد المنفي اجتماعًا ثلاثيًا مع الرئيسين الجزائري "عبد المجيد تبون" والتونسي "قيس سعيد"، حيث ناقشوا أوضاع المنطقة المغاربية والتحديات التي تواجهها، وأعلن الرؤساء الثلاثة عن تكثيف الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية في المنطقة، بما يعود بالنفع على شعوب البلدان الثلاثة.

كما تم الاتفاق على عقد اجتماع مغاربي دوري ثلاثي كل ثلاثة أشهر، على أن يكون الاجتماع الأول في تونس بعد شهر رمضان، حسبما ذكر بيان للمجلس الرئاسي. وتناول الاجتماع أيضًا مستجدات القضية الفلسطينية والتطورات الإقليمية في المنطقة المغاربية، حيث أكد الرؤساء على ضرورة توحيد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة. كما استعرضوا مخرجات القمة السابعة للغاز التي استضافتها الجزائر.

وكان تبون قد مهد لشكل جديد من التعاون مع تونس وليبيا وموريتانيا الشهر الماضي، عندما أوفد وزير خارجيته "أحمد عطاف" إلى المنطقة المغاربية في جولة شملت تونس وطرابلس ونواكشوط. وسلم خلال الزيارة رسائل خطية من تبون لنظرائه المغاربيين، تناولت مقترحات تخص تنسيق المواقف، وفق ما أعلن عنه، لكن من دون تفاصيل.

كما لمّح إلى هذا الشكل الجديد من التعاون المغاربي، رئيس حزب حركة البناء الوطني "عبد القادر بن قرينة"، المشارك في الحكومة بوزيرين، في 11 فبراير الماضي، حينما دعا في تصريحات لوسائل الإعلام، إلى "بعث مشروع اتحاد المغرب العربي، وإحياء مؤسساته وإيجاد صيغ جديدة لتفعيله". وقدم بن قرينة، وهو وزير سابق، عرضاً لعدد الاتفاقات التي وضعتها الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، في إطار اتحاد المغرب العربي، وقال إنها "دالة على رغبة ملحة لهذه الدول لإحداث اندماج مغاربي".

وزير خارجية حكومة الوحدة يلتقي نظيره السوداني في القاهرة

بحث "الطاهر الباعور" المكلف بوزارة الخارجية والتعاون الدولي بحكومة الوحدة الوطنية، مع وزير خارجية السودان "علي الصادق علي"، تطورات الأوضاع في السودان، ونتائج الزيارات الرسمية للوفود رفيعة المستوى من جمهورية السودان إلى ليبيا، وذلك على هامش اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في القاهرة. كما تم خلال اللقاء بحث سبل دعم الجهود المبذولة لإنهاء الحرب في السودان وصولاً لتحقيق السلام فيها.

وكانت وكالة نوفا الإيطالية كشفت، نقلا عن وزير الخارجية السوداني، قبول السلطات السودانية إجراء مفاوضات غير مباشرة مع قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو "حميدتي"، بوساطة ليبية تركية. وقالت الوكالة إن المحادثات ستناقش قضايا وقف إطلاق النار وانسحاب عناصر الدعم السريع من العاصمة والمدن الرئيسية التي تحتلها، والانتقال نحو عملية سياسية تنهي الحرب، وتشكيل حكومة انتقالية تقود البلاد إلى انتخابات عامة.

وكان رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، أطلق في وقت سابق مبادرة لوقف إطلاق النار في السودان، وذلك قبل زيارة البرهان وحميدتي إلى طرابلس ولقاءهما الدبيبة. ومن المقرر في إطارها دعوة الأطراف السودانية قائد قوات الدعم السريع حميدتي، ورئيس مجلس السيادة الانتقالي "عبد الفتاح البرهان". وأضاف وزير الخارجية السوداني، أنه حان الوقت لإيقاف هذا التمرد عبر إيجاد حل سلمي من خلال المفاوضات، مشيراً إلى أن أي حل يجب أن يرتكز على أسس اتفاق جدة الذي ينص على خروج قوات الدعم السريع من منازل المدنيين، واحتلال المؤسسات الحكومية وتطهير العاصمة من جميع المسلحين.

2. السياسات والقرارات

الأعلى للدولة يقرر مخاطبة الحكومة لدعم الأونروا

عقدت لجنة دعم القضية الفلسطينية بالمجلس الأعلى للدولة اجتماعها العادي الثاني، بمقر ديوان المجلس، بحضور أعضاء اللجنة: عبد القادر حويلي ومصطفى الطرابلسي وسعاد ارتيمه، وعدد من أعضاء الحملة الليبية لإغاثة مدينة غزة. وخُصِص الاجتماع لمناقشة الحملة الليبية لإغاثة مدينة غزة، بحسب ما أفاد المكتب الإعلامي بمجلس الدولة. كما تم الاتفاق على إعداد مراسلة لرئاسة المجلس لمخاطبة المصرف المركزي، بُغية مباشرة الإجراءات المتعلقة بتغطية تكاليف النقل والصرف من المبلغ المخصص للحملة، بالإضافة إلى مخاطبة رئاسة الوزراء لطلب تخصيص مبلغ لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، بالإضافة إلى ذلك ستقوم اللجنة بإعداد مراسلة من قبلها لرئاسة المجلس بشأن هذه المسائل .

3. النفوذ السياسي الإقليمي والدولي

مع تزايد النفوذ الروسي.. الولايات المتحدة تفكر في إعادة فتح سفارتها في ليبيا

بعد عقد من تعليق عملياتها في ليبيا، تريد الولايات المتحدة إعادة فتح سفارتها في طرابلس، حيث تحتفظ روسيا بموطئ قدم مؤثر في البلاد. وطلبت وزارة الخارجية للسنة المالية 2025، مبلغ 12.7 مليون دولار لتمكين الاستئناف المحتمل لعمليات السفارة في ليبيا، وتوفير النفقات التشغيلية لمرفق عمليات السفر والدعم الدبلوماسي المخطط له، بالإضافة إلى زيادة استخدام الطائرات المخصصة المتمركزة في مالطا للرحلات الجوية إلى طرابلس .

وينص طلب الميزانية على أنه "مع تزايد نفوذ روسيا على الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، فإن الوجود الأمريكي مع الرحلات إلى ليبيا أمر حيوي للحفاظ على مصالحنا الأمنية على المدى الطويل".

وقال مسؤول بوزارة الخارجية، في 11 مارس 2024، إن الولايات المتحدة تجري مفاوضات نشطة بشأن منشأة مؤقتة من شأنها توفير الدعم الأمني والموظفين المناسبين في العاصمة طرابلس. وتأتي خطوة إعادة فتح المجمع الدبلوماسي الأمريكي في ليبيا في الوقت الذي تتمتع فيه موسكو بنفوذ كبير في البلاد. وكان "مايكل لانجلي" رئيس القيادة الأمريكية في أفريقيا، قد حذر الأسبوع الماضي بقوله "هذا هو الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي. نحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على الحفاظ على الوصول والنفوذ عبر منطقة المغرب العربي، من المغرب إلى ليبيا". وأشار وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن في بيان، في 11 مارس، إلى أن الميزانية تطلب أيضًا "3.9 مليار دولار للأمن الدبلوماسي والبرامج ذات الصلة التي

ستحمي العمليات الدبلوماسية الأمريكية في الخارج، بما في ذلك وجودنا الموسع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وليبيا وشرق البحر الكاريبي".

وعلقت السفارة الأمريكية في طرابلس عملياتها في يوليو 2014، بسبب الاضطرابات بعد عامين تقريبًا من الهجوم على المنشآت الأمريكية في مدينة بنغازي. قُتل فيه السفير "كريستوفر ستيفنز" وثلاثة أمريكيين آخرين في ذلك الهجوم.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الأول من شهر مارس 2024:

- تعتبر المنطقة المغاربية العمق الاستراتيجي الأهم للدولة الليبية، وأحد أهم دوائر سياستها الخارجية. وفي هذا الإطار الجيوسياسي، يبدو أن ليبيا تتحرك بشكل متوازن في علاقاتها المغاربية، فهي في الوقت التي تبني علاقات قوية ونشطة بالأخص في الفترة الأخيرة مع الجزائر، فهي تحافظ على علاقات جيدة مع المغرب، خاصة مع دور الأخيرة الفاعل في الوساطة في الأزمة الليبية منذ اتفاق الصخيرات مروراً بلجنة 6+6 وحتى المشاورات الحالية حول الانتخابات.

وبالتالي، إذا كانت التحركات الجزائرية الأخيرة في المنطقة المغاربية، وآخرها اللقاء الثلاثي الجزائري الليبي التونسي والاتفاق على لقاءات ثلاثية دورية، هدفها بناء تحالف استراتيجي من دون المغرب، أو إعادة تنشيط الاتحاد المغاربي بدون المغرب، فليس من المرجح أن تنخرط فيه ليبيا بشكل كبير.

- على الرغم من إعلان وزير الخارجية السوداني قبول الوساطة الليبية، إلا أنها تصريحات غير واقعية يبدو الغرض منها فقط إبداء حسن النية في وقف الحرب؛ إذ أن ليبيا عموماً، وحكومة الدبيبة خصوصاً، لا تمتلك أي مقومات حالية للقيام بهذا الدور، في ظل حاجتها ذاتها لوساطة لحل أزمة مرحلتها الانتقالية التي طال أمدها.

وبنظرة على ميدان الحرب في السودان، فإن الجيش السوداني يحقق نجاحات ملحوظة على الأرض في ظل تزايد الدعم الإقليمي اللوجستي والعسكري، من قبل مصر وتركيا وإيران والسعودية. ولا يبدو في هكذا وضع أن يقبل الجيش في هذه اللحظة وقف الحرب، حيث يمكنه استغلال الظرف الحالي في تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والتقدم على الأرض، بعدها يمكن أن يقبل بالتفاوض بعد استنزاف كل قدراته ومخزونة في تعديل موازين القوى على الأرض لصالحه. احتمال وحيد يمكن أن يدفع الجيش السوداني للقبول بأي وساطة في الوقت الذي يمتلك فيه القدرة على تحقيق مكاسب أكبر بالأداة العسكرية، وهو أن تقبل قوات الدعم السريع الشروط السودانية بالانسحاب من العاصمة والمدن الرئيسية التي تسيطر عليها، وهو ما لم ولن يقبلوا به.

- إعداد الولايات المتحدة لإعادة فتح سفارتها في طرابلس يؤكد ما تم ذكره في الأعداد السابقة من تقارير المؤشر، وهو أن هناك تصاعد حاد وملحوظ للتنافس الدولي حول ليبيا، مرده تعميق موسكو نفوذها العسكري في الشرق والجنوب الليبيين، والذي دفع واشنطن لتكثيف حضورها في الأزمة الليبية، لاحتواء هذا النفوذ المتصاعد، سواء بسعيها لتوحيد التشكيلات العسكرية في الشرق والغرب، أو بوساطتها لإجراء الانتخابات بشكل يضمن وصول حليف لها للسلطة، يحول دون استكمال المشاريع الروسية الاستراتيجية في ليبيا، خاصةً بعد إعلان روسيا عن الفيلق الأفريقي. وهذه التجاذبات لن تؤدي لنجاح جهود الوساطة الأمريكية أو الأممية لإجراء الانتخابات، بل ستزيد من تعقيد الأزمة؛ إذ أن روسيا لن تقف صامتة أمام هذه المحاولات التي تستهدف نفوذها بشكل مباشر وغير مباشر.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

عبد الرحيم الكيب.. أول رئيس حكومة ليبية بعد القذافي

عبد الرحيم الكيب هو سياسي وأكاديمي ليبي، عمل أستاذاً ومحاضراً وباحثاً في العديد من الجامعات العربية والغربية، وعارض نظام القذافي ونشط مع المعارضة الخارجية وساهم في تنظيمها، وبعد الثورة قاد أول حكومة انتقالية في ليبيا.

وُلد الكيب سنة 1950، في العاصمة الليبية طرابلس لأسرة تنحدر من مدينة صبراتة. تخرج في جامعة طرابلس بشهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1973، ثم التحق بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة وحصل على الماجستير سنة 1976، ثم على شهادة الدكتوراه من جامعة نورث كارولينا الأميركية سنة 1984. وانضم في 1985 لهيئة التدريس في جامعة ألاباما بالولايات المتحدة، فتولى تدريس الهندسة الكهربائية, وفي عام 1996 أصبح أستاذاً بجامعة كارولينا، وجامعة الشارقة بالإمارات، وعمل في معهد البترول بالإمارات.

وأنشأ عبدالرحيم الكيب مشروعاً خاصاً في ليبيا أطلق عليه الشركة العالمية للطاقة والتكنولوجيا، كما أنجز بحوثاً في مجال هندسة الطاقة الكهربائية، وحصل على العديد من الجوائز في مجال تخصصه. وفي سنة 2011، عُين في منصب وكيل كلية الهندسة للشؤون الأكاديمية بجامعة قطر، كما عمل بالتدريس أثناء مسيرته العلمية في عدد من الجامعات من بينها جامعة طرابلس. ونشر العديد من الأبحاث في

مجال هندسة الطاقة الكهربائية، تحت رعاية المؤسسة العلمية الوطنية بأميركا، وطبّقت شركات عديدة في الولايات المتحدة أعماله في مجال "التوزيع المحدود لانبعاث وتعويض الطاقة التفاعلية".

وكان عضواً في مجلس إدارة المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا (2001-2007)، وعضواً بفريق العلوم والتكنولوجيا في البنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة المجلة الدولية للابتكارات في نظم الطاقة.

غادر الكيب ليبيا سنة 1976، وانضم لصفوف المعارضة بالخارج، واستقر في الولايات المتحدة، ثم بالإمارات، وساهم في أنشطة المعارضة خلال سنواته في الغربة. بقيت أسرته في ليبيا، وكان يلتقيها خلال العطل خارج ليبيا بسبب تضييق نظام العقيد معمر القذافي على معارضيه. ولعب دوراً ملموساً في قيادة الجالية المسلمة بمدينة توسكالوزا في السنوات التي قضاها في ألاباما، واشترك بشكل غير رسمي في حوارات بين الأديان عقب هجمات 11 سبتمبر 2001.

وفي 31 أكتوبر 2011، انتخبه المجلس الانتقالي الليبي رئيسا للوزراء، ليكون بذلك أول رئيس حكومة ليبي بعد انهيار نظام معمر القذافي، وظل في المنصب حتى سبتمبر 2012. وقد استلمت حكومته الانتقالية أعمالها بعد شهر من إعلان سقوط نظام القذافي، وسط فوضى وانهيار لهياكل الدولة ومؤسساتها، وانتشار فوضى السلاح والمسلحين في كل مناطق ليبيا، فضلا عن تدهور الوضع الاقتصادي وهبوط إنتاج النفط. وعملت حكومته على إعادة التوازنات في المجتمع من خلال تشجيع اندماج الثوار في الجيش والأجهزة الأمنية، والعمل على التكفل بجرحى الثورة وضمان علاجهم في الخارج، على نفقة الدولة، ومحاولة إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية.

وواجهت الحكومة الانتقالية ملف رموز النظام الفارين، فعملت على استعادتهم وتقديمهم للمحاكمة. واستطاعت استعادة اثنين من أهمهم، وهما "البغدادي المحمودي" آخر رئيس وزراء في عهد القذافي، و"إدريس السنوسي" مدير المخابرات.

وقد أشرفت حكومته على انتخابات المؤتمر الوطني الليبي العام (البرلمان) التي كانت أول انتخابات تعددية تعرفها ليبيا على مدى أكثر من أربعين سنة.

توفى الكيب في أبريل 2020، إثر نوبة قلبية عن عمر يناهز 70 عاما. وقبل وفاته بعام عارض الراحل بشدة الحرب التي شنها قائد قوات الشرق الليبي "خليفة حفتر" على طرابلس، واستنكرها في كلمة متلفزة له في أبريل 2019، بعد أيام من بدء الحرب في 4 من الشهر ذاته. وقال في كلمته: "نرفض دور الدول الإقليمية الداعمة لغزو طرابلس وندعوها إلى كف أيديها عن بلادنا".

2. مقال العدد

ليبيا في التلاقي التركي ـ المصري (1-2).. خيري عمر

على الرغم من تأخر التنسيق بين مصر وتركيا بشأن ليبيا، فإنه مع التحضير لتجاوز التوتر بين البلدين، توسع اتصالهما بالمجموعات السياسية في الشرق والغرب، ما يزيد من احتمالية ظهور سياسات مشتركة لدعم المسار السلمي، غير أن تفاقم الانقسام الداخلي وتصاعد النفوذ الدولي، يثير النقاش حول احتمالية نجاح المساهمة المشتركة في الحل السياسي والأمن الإقليمي.

وهنا، تبدو أهمية تناول مساحات التقارب ومدى كفايتها لتوفير مناخ سلمي، يكون بمقدوره التمهيد للحل السياسي. وعلى مدى سنوات قليلة سابقة، تلاقت مساهمات تركيا ومصر على وقف تمديد الحرب بين المناطق الليبية، وبقاء الحد الأدنى لهيكل السلطة. وبجانب تعدد الاتفاقات الاقتصادية والدفاعية لكلٍ من البلدين مع ليبيا، توفر مرونة الاستجابة للأزمات الطارئة الفرصة للتأثير السياسي،

فكما وضحت فاعلية تركيا في احتواء بعض الاشتباكات المسلحة في طرابلس، كان واضحاً دور مصر في منع انهيار الأمن بعد سيول درنة، ما يكشف عن إمكانية تكامل السياسات .

ومع بداية العام الجاري، تصاعد التنسيق بين الأطراف الثلاثة (مصر، تركيا والليبيون)، حيث نشطت اللقاءات المختلفة حول مناقشة قضايا الأمن والاستقرار، فيما تأخر الحديث عن الاتفاقات والمصالح الأخرى، وهو ما يمثل تطوراً نوعياً في الفهم المشترك للحل السلمي. وفي سياق التحضير لزيارة الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، القاهرة، زار مسؤولون مصريون وأتراك طرابلس لمناقشة قضايا مماثلة، تتعلق بترتيب الدولة لمرحلة السلام، وخصوصاً تمهيد الطريق للانتخابات، سواء بتوحيد الحكومة أو تعديلها، ووحدة الأراضي الليبية ودعم المؤسسات الانتقالية وخروج القوات الأجنبية. وقد شملت زيارات الوفد المصري ثم وزير الخارجية التركية، هاكان فيدان، لطرابلس، في مطلع فبراير الماضي، لقاءات مع ممثلي الحُكم المؤقت، بما يُعطي انطباعاً بانفتاح البلدين على كل الجهات الليبية، ويمثل فتح القنصلية التركية في بنغازي مؤشراً على تحسين العلاقة مع الشرق الليبي .

تجري هذه التطورات في سياق حدوث انتقال في السياستين الخارجيتين، المصرية والتركية، يقوم على تقارب منظور للمصالح الإقليمية. فقد حدث ما يمكن وصفه بالتحول في النظر للوضع الليبي والانفتاح المُتزامن على كل الأطياف والفرق السياسية والعسكرية. ليضفي تحسن العلاقات نوعاً من الاستجابة المشتركة للتحديات الإقليمية، سواء تلك المرتبطة بالشؤون الليبية أو الآتية من المشكلات الإقليمية الأخرى.

وبشكل عام، يرجع التأسيس للمرحلة الحالية لأعوام مضت، بحيث وضح الانفتاح على الحل السياسي ووقف الحرب الأهلية، حيث بدا حرص البلدين على تبني سياسة منضبطة بعد زوال التهديد على طرابلس، مايو 2020، تقوم على منع التوتر وامتصاص نتائج خروج خليفة حفتر من المنطقة الغربية. فقد صاغت مصر مبادرة في فبراير2017، اعترفت فيها بدور المجلس الأعلى للدولة كجهة رسمية ليبية، ثم طورت موقفها في "إعلان القاهرة" في يوليو 2020، لتكشف المرحلة اللاحقة

الأساس للتعامل المصري مع الأطراف الليبية، حيث تواصلت مباشرة مع ممثلين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وفي ذات السياق، وضعت تركيا أسس سياستها الخارجية في البيان الانتخابي (2018)، حيث ركزت على تطوير العلاقات الدبلوماسية مع المنطقة العربية، على قواعد المكاسب المشتركة الثنائية والجماعية. من الوجهة العربية، تعمل السياسة التركية على توسيع مصالحها مع جنوب المتوسط، ليتضافر انفتاح علاقاتها مع مصر والدول العربية في دعم منظور إقليمي لتسوية الأزمات القُطْرية.

على أية حال، اتسمت سياسة مصر وتركيا بالتباطؤ في بناء تصور لانتقال ليبيا للسلام، واكتفى البلدان بالمشاركة في الاجتماعات الدولية المتعلقة بليبيا دون طرح مسار مستقل يعبر عن الاهتمام الإقليمي. وتوقف تركيا عند دعم وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، دون طرح مبادرات لتطوير المسار السلمي، كما اكتفت مصر برعاية الحوار بين الأطراف الليبية حول القاعدة الدستورية، الاقتصاد والشؤون العسكرية. لتستغرق المشاورات الدولية البلدين، دون إعداد رؤية مشتركة لنقل ليبيا من الوضع الهش.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd